

# الأثر الأدائي للانتقائية في المدونات التفسيرية المعاصرة

*The Performative Impact of Eclecticism*

*in Contemporary Interpretive Blogs*

Researcher: Ruqayya Abbas Imran Ahatimi  
Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

Prof. Dr. Raouf Ahmed Mohammed Al Shamry  
Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

الباحثة: رقية عباس عمران الحاتمي  
كلية الفقه/جامعة الكوفة

[ruggiaalhatame@student.uokufa.edu.iq](mailto:ruggiaalhatame@student.uokufa.edu.iq)

أ.د. رؤوف أحمد محمد الشمري

كلية الفقه/جامعة الكوفة

[raoofa.mohammed@uokufa.edu.iq](mailto:raoofa.mohammed@uokufa.edu.iq)

## ملخص

تختص هذه الدراسة بالبحث عن موراد الانتقائية في المدونات التفسيرية المعاصرة مع الإشارة إلى أبرز الإشارات التفسيرية لبعض الباحثين ذات الرؤية الانتقائية، و مقابلتها بالمناقشة والنقد، فقد غالب على بعض التفاسير المعاصرة الطابع الانتقائي المتخيّز إلى رؤى وأفكار يعتنقها المفسر، يسعى إلى الترويج لهذه الرؤى من خلال الانتقائية.

**الكلمات المفتاحية:** الأثر، انتقائية، مدونات تفسيرية، معاصرة

آذار ٢٠٢٥ / ١٤٤٦ هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥٠



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i50.18559>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).  
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي



## Abstract

This study specializes in investigating the sources of selectivity in contemporary exegetical blogs, with a focus on highlighting the most prominent interpretive references proposed by researchers adopting a selective perspective. These references are juxtaposed with critical discussion and analysis. Notably, certain interpretations have been characterized by a biased selectivity, favoring specific ideologies or viewpoints espoused by the interpreter, who seeks to promote such perspectives through selective engagement with sources.

**Keywords:** Impact, Selectivity, Exegetical Blogs, Contemporary



٥٠ : العدد  
٢٠ : السنة  
٢٠٢٥/١٤٤٦





العدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠٢٥١٤٤٦



رقية عباد بن عمran، أ.د. رؤوف محمد محمد الشمري

265

## مقدمة

تعد الانتقائية من أعقد المشكلات التي عانت منها مدونات التفسير وعلى وجه الخصوص المعاصرة منها، لكونها تتسم بالخفاء والتعقيد. ويمكن تقسيم المدونات التفسيرية المعاصرة على فئتين: الأولى تتسم بالتقليد لأفكار من سبقهم من المفسرين، فتنتقى الآيات أو الأدلة والقرائن التفسيرية بما يتناسب مع متبنياتهم الفكرية، أما الفئة الأخرى فهي فئة المجددة التي سعت إلى نبذ التقليد والخروج من طوق أفكار من سبقهم، وقد تأثر بعضهم بالأراء والمناهج الغربية فالقطعوا تلك الأفكار والرؤى وحاولوا إسقاطها على النص القرآني. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية موضوعية حول مواطن الانتقائية في هذه المدونات من خلال المناقشة والنقاش.

وقد قسمت البحث على:

المبحث الأول: ظاهرة الانتقائية لدى المقلدة.

المبحث الثاني: ظاهرة الانتقائية لدى المجددة.

المطلب الأول: الاتجاه الاجتماعي في التفسير.

المطلب الثاني: الاتجاه العلمي في التفسير.

المطلب الثالث: الاتجاه الحداثي في التفسير.



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i50.18559>

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).  
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤٠، الدولي



من خلال هذه الدراسة يُحاول البحث تقديم رؤية عن واقع التفاسير المعاصرة، وأثر الممارسات الانتقائية على النتاج التفسيري.

إنَّ التَّطْوِيرُ الْحَضَارِيُّ وَالْفَكَرِيُّ وَالتَّوْسُعُ عَلَى ثَقَافَاتٍ أُخْرَى كَانَ مِنْ نَتَائِجِهِ أَنْ انْقَسَمَ الْوَاقِعُ التَّفَسِيرِيُّ بَيْنَ مِنْ تَقَبَّلِ هَذَا الْإِنْفَاتَاحِ الْفَكَرِيِّ وَوَظَفَفَهُ فِي الْعَمَلِيَّةِ التَّفَسِيرِيَّةِ، وَبَيْنَ مِنْ رَفْضِهِ رُفْضًا قَاطِعًا. لِذَا يُمْكِنُ تَصْنِيفُ الْمُدُونَاتِ التَّفَسِيرِيَّةِ الْمُعاصرَةِ عَلَى فَتَيَّنِينَ: إِحْدَاهُمَا فَتَةُ (الْمُقْلِدَةِ) وَهِيَ الَّتِي يَطْغِي عَلَيْهَا طَابِعُ الْإِجْتِارَانِ لِأَقْوَالِ السَّابِقِينَ. وَأُخْرَى (الْمُجَدِّدَةِ) وَالَّتِي تَتَفَرَّعُ إِلَى إِتْجَاهَاتٍ أَهَمُّهَا: (الْإِتَّجَاهُ الْإِجْتِمَاعِيُّ، وَالْإِتَّجَاهُ الْعُلُمِيُّ، وَالْإِتَّجَاهُ الْحَدَاثِيُّ).

ظهرت الممارسات الانتقائية مِنْ قِبَلِ هَذِهِ الْفَئَاتِ وَالْإِتْجَاهَاتِ فِي التَّعَامِلِ مَعَ النَّصِّ الْقَرَآنِيِّ، وَالَّتِي أَثْرَتْ وَبِشَكِّلٍ مُبَاشِرٍ عَلَى سِيرِ الْعَمَلِيَّةِ التَّفَسِيرِيَّةِ. وَكَانَ لِهَذِهِ الْمُمَارِسَاتِ الْأَنْتَقَائِيَّةِ صُورٌ مُتَعَدِّدةٌ قَدْ حَفِلَتْ بِهَا مُدوِّنَاتُ التَّفَسِيرِ:

أ- التعامل التجزئي الانتقائي مع نصوص القرآن الكريم:

قد لاقا هذا الأسلوب رواجاً واسعاً بين صفوف المفسرين المتقدمين منهم والمتاخرين. يسعى من خلاله المفسر إلى إنتقاء الآيات القرآنية التي تدعم قضيته، مع إقصاء وتغييب لسائر الآيات الأخرى أو تأويلها، مع عدم مراعاة دلالة السياق والوحدة الموضوعية المتكاملة للآيات القرآنية وغيرها من القرائن الداخلية والخارجية.

ب- إخضاع النص القرآني إلى مقررات المفسر السابقة:

شاع استخدام هذا الأسلوب في ثانياً كتب التفسير المتقدمة وظل مستمراً لدى بعض المعاصرين، تكررت هذه الصورة الانتقائية المتحيزه من خلال إعمال الرأي وتوجيه النص توجيهاً تعسفياً غايته إثبات مطلقات المفسر المذهبية أو العقائدية.

ت- إنتقاء رؤى ونظريات غربية:

مع بداية العملية التفسيرية ظهرت مجموعة من العلوم التي ساعدت المفسر على الخوض في رحاب فهم النص القرآني وتفسيره، منها لغوية ومنها فقهية ومنها فلسفية وغيرها، وإنَّ التَّحِيزُ لِأَيِّ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ دُونَ غَيْرِهَا نَتَجَ عَنْهُ مُوسَعَاتٌ



العدد: ٢٠  
السنة: ٢٠٢٥/١٤٤٦

مِنَ الْأَدَاءِ فِي الْأَنْتَقَائِيَّةِ فِي الْمُدُونَاتِ التَّفَسِيرِيَّةِ الْمُعاصرَةِ





تفسيرية على حسب تخصص المفسر. وفي عصور لاحقة وبعد عصر النهضة في الغرب وظهور مناهج وعلوم شئ، حاول بعض الإسلاميين التحيز والإنتقاء من هذه المناهج-الخطيرة والبعيدة عن روح الإسلام- ومحاولة إسقاطها على النص القرآني عنوةً.

## المبحث الأول: ظاهرة الانتقائية لدى المقلدة.

وهم من تركّز اهتمامهم حول ظاهر النص وأقوال أئمّة المذاهب، فمارسوا ما مارسه الأوّلون من التطرف والتّعصب المذهبى، والغلو، والتّكفير، حيث يرون أنّ لغة القرآن ذات بُعد واحد، وأنّ نِطاقها مُنحصر في ظاهر القرآن والسّنة. فمن أبرز مظاہر التّقليل، هو ترديد أقوال المُتقدّمين من المفسّرين من دون تمحّص أو ترجيح أو تقدّم، إذ الغالب عليهما ترديد أقوال السّابقين انفسهم سوي بعض الإختصارات. ومن أهم الموضوعات التي دارت حولها إهتمامات هذه الفتّة ما يشمل مسائل العقيدة والفقه، بتفسير ترتيبى من أول آي القرآن إلى آخره. ومن أبرز مفسّري هذه الفتّة على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- أبو الثناء محمد بن عبد الله شهاب الدين الآلوسي (ت ١٢٧ هـ)
- ٢- محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ)
- ٣- عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦ هـ)
- ٤- محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١ هـ)
- ٥- محمد علي الصابوني (ت ١٤٤٢ هـ)

ويُمكّن الكشف عن أهم ما أصاب التفاسير المعاصرة بسبب الانتقائية السلبية مِن خلال التوقف عند مواطن هذه الانتقائية.

### ١- الانتقائية في مسائل العقيدة:

لقد عانت هذه الفتّة من التفاسير المعاصرة ما عانت منه التفاسير المُتقدّمة مِن إنتقائية، وتعصب (في مسائل العقيدة)، ونتيجة لهذا التشّبّث بما أفرزته التفاسير المُتقدّمة طبعت هذه التفاسير بطابع التقليد والإجتار. ونظراً





لإستيفاء الكلام عن هذا المطلب في محاور سابقة، سوفَ يوجز الباحث الكلام عن هذه الظاهرة في التفاسير المعاصرة على نحو الإشارة.

لقد تعاملوا مع آيات الصِّفات الخبرية على غرار ما فعله مَنْ تقدَّمُهم. ففي قوله تعالى: «فَأَيْنَا مَا تَولَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ» (سورة البقرة: ١١٥)، قالوا: إِنَّ فِيهِ إِثْبَاتَ الْوَجْهِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَهُ وَجْهٌ لَا تُشَبِّهُ الْوُجُوهُ (السعدي، ص ٢٠٠٢، م ٥٧)، يقول إِبْرَاهِيمُ عَثِيمَيْنَ: «إِنَّ تَأْوِيلَهَا -آياتِ الصِّفاتِ الْخَبَرِيَّةِ- تَعْطِيلٌ وَإِنْكَارٌ لِمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، إِذْ يَرِي -إِبْرَاهِيمُ عَثِيمَيْنَ- جِنَانِيَّةً مَنْ يَصْرُفُ آياتِ الصِّفاتِ الْخَبَرِيَّةِ عَنْ ظَاهِرِهَا، وَيَعْدُهُ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالقولِ بِمَا لَا يَدْلِلُ عَلَيْهِ الظَّاهِرِ» (العثيمين، م ٢٠٠٤، الص ٣٦٧-٩).

وكذا الأمر ذاته مع آيات عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، فَهُمْ عَلَى تَهْجِيجِ الْمُتَقْدِمِينَ في إِثْبَاتِ صِدْرِ الْمُصْغَيِّرِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ، عَمَلاً بِمِنْهَاجِ الْأَخْذِ بِظَاهِرِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَعَصَى آدَمُ رَبُّهُ فَغَوِيَ» (سورة طه: ١٢١)، نَسَبُوا النِّسِيَانَ إِلَى آدَمَ، فَقَالُوا إِنَّ آدَمَ نَسَى الْعَهْدَ فَوَقَعَ فِي الْمُغْصِبَةِ، وَخَالَفَ أَمْرَ رَبِّهِ وَأَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا» (سورة طه: ١١٥)، فِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ آدَمَ قَدْ ضَعَفَ أَمَامَ إِغْرَاءِ الشَّيْطَانِ لَهُ (الخطيب، ص ٨٣٣). وَكَذَلِكَ مَا تَجْرَؤُ مَنْ نَسَبَتِهِ إِلَى النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا، وَاسْتَغْفِرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا» (سورة النساء: ١٠٥-١٠٦)، يَقُولُ الصَّابُونِيُّ: «أَيُّ لَا تَكُنْ مُدَافِعًا وَمُخَاصِّمًا عَنِ الْخَائِنِينَ، تُجَادِلُ وَتُدَافِعُ عَنْهُمْ (الْمُرَادُ بِهِ طُعْمَةُ بْنُ أَبِيرْقَ)، «وَاسْتَغْفِرِ اللَّهِ» أَيْ اسْتَغْفِرِ اللَّهِ مِمَّا هَمَمَتْ بِهِ مِنَ الدِّفاعِ عَنْ طُعْمَةٍ» (الصَّابُونِيُّ، م ١٩٨١، ص ٢٠٠٢).

كما أَنَّ الانتقائية والتوجيه قد طالت أيضًا آيات الإمامة، فمثلاً في قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا» (سورة الأحزاب: ٣٣)، نَلْهَظُ أَنَّ التَّوْجِيهَ قَائِمٌ عَلَى الانتقائية السُّلْبِيَّةِ، مَنْ حَيْثُ الْإِسْتِفَادَةِ مِنِ السِّيَاقِ فَقَطُّ، وَالْعَمَلُ عَلَى إِلْغَاءِ أَوْ إِقصَاءِ سَائِرِ الْأَدِلَّةِ وَالْقَرَائِينَ الْمُتَصِّلَةِ وَالْمُنْفَصِّلَةِ، فَلَأَجْلِي ذَلِكَ قَالُوا إِنَّ الْمَعْنَى بِالْتَّطْهِيرِ هُنَّ نِسَاءُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) (السعدي، م ٢٠٠٢، ص ٧٨٠)، لَكِنْ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا وَرَدَتْ ضَمِّنَ





العدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠١٤٤٦



رَبِّكَ عَلَىٰ مِنْ يَعْمَلُونَ أَدْرِبُوفُ أَهْمَدُ مُحَمَّدُ الشَّمْرِي

الآيات المتعلقة بنساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، إلا أنَّ التغيير حصل في سياقها حيث تبدل الضمير من جَمِعِ الْمُؤْنَثِ إلى جَمِعِ الْمُذَكَّرِ، والذي يدل على أنَّ لهذه الآية معنى مُستقلًا عن الآيات السابقة (الشيرازي، ٢٠١٣م، ص ٢٤٢)، وما يؤيد ذلك الروايات الواردة في تخصيص هذه الآية في فئة معينة دون زوجات الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وهم الإمام علي والسيدة الزهراء والإمامين الحسن والحسين (عليهم السلام) (بن حنبل، ٢٠١٣م، ص ٢٩٢) (الترمذى، ٢٠١٤م، ص ٣٢٨) (الصادق، ٥٥٩) (الخزاز القمي، ص ١٣٠) (النيسابوري، ٢٠١٤م، ص ٤١٦). ومن هذه التوجيهات ما ورد في قوله تعالى: ﴿لَا يَمْسَهُ إِلَّا الْمُظَهِّرُونَ﴾ (سورة الواقعة: ٧٩)، قالوا: إنَّ المراد بـ(المُظَهِّرُونَ) الملائكة حيث ظَهَرُوكُمُ اللَّهُ مِنَ الشِّرْكِ والمعاصي (العتيمين، ٢٠٠٤م، ص ٣٤٨).

## ٢-الانتقامية في المسائل الفقهية:

تأثير بعض مفسري هذه الفئة بما قدَّمه المتقدمون من آراء ووجهات نظر، حتى عُدَّ من المسلمين التي لا يمكن المساس بها أو مخالفتها، إذ ساروا على خطى من سبقهم في الميلولات والمبنيات، ونظرًا لذلك طبقو سياسة الانتقامية على النصوص الشرعية، فنزع بعضهم إلى الجمود على ما قاله المتقدمون.

ومثالٌ على ذلك، ما قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسيَّارَةِ وَحُرْمَمُ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (سورة المائدة: ٩٦)، كان الخلاف حول المراد من قوله: (وطعامه متاعًا لكم وللسيارة) إذ ذهب البعض إلى أنَّ المراد منه هو: ميَّةُ البحْرِ. قال ابن عثيمين: "ما يطعم بدون صيد، وهو ما يلفظه البحر من السمك والحوت، فيكون على هذا كل ما في البحر حلال" (العتيمين، ٢٠٠٤م، ص ٣٤٩). ويقول السعدي كذلك: "وطعامه، هو الميت منها، فدل ذلك على حل ميَّةُ البحْرِ" (السعدي، ٢٠٠٢م، ص ٢٤٤). ويتمسك أصحاب هذا الرأي بما قاله المتقدمين كـ(الطبرى) (الطبرى، ص ١٧٨)، وذلك بالإسناد لما روى عن ابن عباس: "صيده: ما أخذ منه حيًّا، وطعامه: ما لفظه ميَّةً، وهكذا روى عن أبي بكر وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وأبي أيوب الأنباري، وعكرمة وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وإبراهيم النَّحَّعِي، والحسن البصري" (ابن كثير، ٢٠٠٠م، ص ٦٥٧). وتمثلت الانتقامية





القائمة على أساس التقليد والتعصب، إذ يظهر أنَّ نتيجة القول المتقدَّم كانَ قائماً على تفسير آية واحدة منفردة عن سياق الموضوع، لذا يفسد هذا القول لتعارضه مع دلالة الظاهر من قوله تعالى: ﴿حُرِّمتْ عَلَيْكُمُ الْمِيَتَةُ﴾ (سورة المائدة: ٣).

## المبحث الثاني: ظاهرة الانتقائية لدى المجددة

على إثر التطورات الواسعة التي حصلت في العصر الحديث، على الصعيد السياسي، والإجتماعي، والفكري في المجتمعات الإسلامية على وجه الخصوص، لم تؤثِّر على تشكيل الحركات الإجتماعية الجديدة فحسب، بل لعبت دوراً هاماً في الفكر المعاصر وتفكير المسلمين، ظهور مناهج وألوان تفسيرية جديدة هو مظهر مِنْ مظاهر هذا التَّطُور. وقد تعددت الإتجاهات في هذه الفئة، وعلى إثر تعددها تَبَيَّنت عَطاءات هذه الفئة بين مقبولٍ ومرفوضٍ عقلاً وشرعًا.

### المطلب الأول: الإتجاه الإجتماعي في التفسير.

بعد الركود الذي عانى منه التَّفسير، برزَ دُعَاء التَّجَدِيد، الذي من أبرز أهدافه إصلاح المجتمع بعد ما أصابهُ مِنْ جمود في الفكر، وتناحر في شَتَّى المجالات. وإنطلاقاً مِنْ كون القرآن الكريم كتابَ هِداية، وأنَّ دوره الأعظم إصلاح المجتمع في كثير مِنْ جوانبه، فقد تكونَت هذه الحركة الإصلاحية في الإتجاه الإجتماعي التي سَعَت إلى تحصيل نظرية أو رؤية مِنْ كُلِّ آية مِنْ آيات القرآن تُسَاهِم في إصلاح الواقع المعاش. وقد أخذَ هذا الإتجاه بالنمو مع الحركة التي قام بها السَّيِّد جمال الدين الأفغاني (ت ١٣١٥هـ) وتلميذه محمد عبد(ت ١٣٢٣هـ) في مصر. ومنْ بعدهم توالَت التَّفاسير في هذا الإتجاه<sup>(١)</sup>.

وقد تناولَ أغلب الباحثين في مجال التَّفسير وعلومه (الإتجاه الإجتماعي)، وإن اختلفوا حولَ تسميتها، بينَ مَنْ اعتبره منهجاً مُستقلاً، وأخرَ قرَنَه بالإتجاه الأدبي.

(١) منْ أبرزهم: محمد رشيد رضا، والمراغي، ومحمد شلتوت، ابن عاشور. ومن الإمامية: محمد باقر الصدر، محمد جواد مغنية، الطباطبائي، محمد حسين فضل الله، محمد هادي معرفة، ناصر مكارم الشيرازي.





العدد:  
٢٠١٤٦٥٢٠٢٠  
السنة:

رَبِّيْعَ بْنِ عُمَرَ، أَبْدُ رَوْفُ  
أَمْمَادُ مُحَمَّدُ الشَّمْرِي

ويبدو أنَّ أول من تناوله بهذا الإصطلاح(التفسير الأدبي الاجتماعي) عبد القادر محمد صالح في كتابه(التفسير والمفسرون في العصر الحديث)، وعنه أخذ محمد حسين الذهبي (الذهبى، ص ٣٦٤)، ومحمد هادي معرفة الذي سمَّاه(اللون الأدبي الاجتماعي) (معرفة، ص ١٠٠٨)، أمَّا من عده منهجاً مستقلاً - كالخالدي- فقد جعله ضمن إتجاهات التفسير في العصر الحديث، تحت عنوان(الإتجاه الاجتماعي) (الخالدي، ٢٠٠٨، ص ٥٦٨). ولعلَّ من أهم القضايا التي أهتم بها هذا الأتجاه: **أولاً: التصدي للشبهات**

إذ يقوم المفسِّر الاجتماعي بالتصدي للمزاعم المُثارة حول الإسلام، والإجابة على الشبهات المطروقة في مختلف المجالات (الذهبى، ص ٥٤٩) (عباس، ٢٠١٦، ص ٤٠-٤٦) (الرومى، ١٩٨٣م، ص ٣٩٢-٣٩٩). وهذا ما يُفسِّر قول الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: "إنَّ أحد مزايا تفسير الأمثل، هو التَّنَطُّر إلى الإشكالات المطروحة حول الأصول والفروع، شُبهات غيدلوجية وفقهية وأجتماعية في عدَاد تلك الحالات" (الشيرازي، ٢٠١٣م، ص ٢٣).

ثانياً: الإهتمام بآيات الأحكام التي تُشكِّل تحدياً في الوقت الحالي، كقضايا الجهاد والربا، وقضايا المرأة، وقضايا الزواج، وقضايا القصاص، حيث أنَّ الخوض فيها يدور حول الحكمة مِن تشريع هذه الأحكام.

ثالثاً: الإهتمام بالإعجاز القرآني  
الإعجاز القرآني دائمًا محل إهتمام المفسرين على اختلاف مناهجهم، وقد جعل هذا الإتجاه إمكانية فهم الإعجاز القرآني في متناول جميع أفراد المجتمع، لذا عمَّد أصحاب هذا الإتجاه إلى بحث الإعجاز القرآني على جميع الأصعدة.  
رابعاً: الإهتمام بمُتطلبات العصر.

عمَّد أصحاب هذا الإتجاه إلى عرضِ ظروف المجتمع واحتياجاته على القرآن الكريم، وإيجاد الحلول مِن خَلَالِه، وعلى إثر مُتطلبات العصر ظهرت الحاجة إلى التفسير الموضوعي، الذي يُواكب هذه المُتطلبات، ويسمِّي في عرضها على القرآن الكريم، والخروج بمعطيات قُرآنية تعالج تلك المسائل. وهذا بعينه ما عملَ عليه السيد الشهيد الصدر فيما قدَّمه مِن بحوث تحمل خدمة اجتماعية ك (العمل





الصالح في القرآن ) حيث عرض فيه قيمة العمل مِن وجهة نظر الإسلام لا مِن وجهة نظر الاقتصاد (الصدر، ص ٣٣٧). إذ أنَّ طبيعة هذا الإتجاه تفرض على أصحابه التركيز على المجتمعات الإسلامية، والحرص على إصلاحها على أساس رؤية قرآنية بمعالجة مشكلات المجتمع المختلفة، مع تقديم السنن الاجتماعية الكفيلة برقى المجتمعات وتقديمها (الخالدي، ٢٠٠٨م، ص ٥٦٨).

إنَّ مِن الشروط الواجب توفرها في المفسِّر، هو الإحاطة بمجموعة مِن العلوم، وتتنوع هذه العلوم بحسب الإتجاه التَّفسيري الذي يسلكه المفسِّر. وفي التَّفسير اللغوي تبرز أهمية علوم النحو والبلاغة، وكذا الحال في التَّفسير الفقهي، فإنَّ التركيز يكون على علوم الفقه وأصوله، ومِنْ هذا المُنطلق تَبَرَّز ضرورة إحاطة المفسِّر صاحب الإتجاه الاجتماعي بعلوم الاجتماع، ونظرًا لكون الغالب على هذه العلوم هو نظريات غير إسلامية، لذا مِن اللازم وضع ضوابط للإستفادة مِنْ هذه العلوم، ومن أهم هذه الضوابط هو عدم المعارضنة مع ما جاء به الوحي، وأن لا يكون ممَّا يُستنكِر العقل السليم. "فليس الإتجاه الاجتماعي في التَّفسير إخضاعًا للقرآن الكريم للنظريات الاجتماعية الغربية، وليس مجرد نقل لنتائج الدراسات الاجتماعية وترديدها، كما أنه ليس توقيعًا بين ما جاء في القرآن الكريم مِنْ أحكام إجتماعية وبين مُعطيات العلوم الاجتماعية، بل هو يهدف إلى دراسة المساحة الاجتماعية مِن خلال القرآن، مُستعينًا بكل ما يخدم الهدف، دون أن يكون القرآن اسيِّرًا لشيءٍ مِن ذلك" (مولاي، ص ١٦).

بعد هذه المقدمة، يُسْعِ الباحث بتقديم دراسة لبعض التَّفاسير التي يَغلب عليها طابِع الانتقائية السلبية، وليس الغرض مِنْ هذا البحث هو الحَط مِن الإتجاه الاجتماعي بقدر ما هو إبراز مواطن غلبة الانتقائية على المفسِّر وسبب خروجه عن هدفية إتجاهه التَّفسيري.

### ١- محمد عبده حسن خير الله (١٣٢٣هـ)

وهو مِن كبار دُعاة التجديد والإصلاح في العالم الإسلامي، قدَّمَ عِدة مِنَ الأعمال في العقائد والأديان وحقَّ وشرح مُختلف المؤلفات، ولا تخلو رحلته العلمية مِن بعض ما تركه في الجانب التَّفسيري، الذي اعْتَنَى به وجشه الدكتور





العدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠١٤٤٦



محمد عمارة (ت. ٢٠٢٠م) في سلسلة (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) وهذا العمل ضمَّ جميع مشاريعه، واحتَصَنَ الجزء الرابع والخامس منه بالتفصير. ولعل نَزَعته وميله إلى النَّظريات الغَرْبِيَّة، دَفَعَه إلى الانتقائية ومحاولات التَّوْفِيق بين هذه النَّظريات وبين ما جاءَ في القرآن الكريم. إِذ حاول التَّوْفِيق بين نَظريَّة التَّوَالُد، وما جاءَ في الذِّكْر الحَكِيم حول خَلْق عِيسَى (عليه السلام)، حيث زَعمَ عندَ تفسيره قوله تعالى: «إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» (سورة آل عمران: ٥٩)، "في الكلام إِرشاد إلى أَنَّ أَمْرَ الْخَلْقَةِ يُشْبَهُ بعضاً-أَيْ خَلْقَ آدَمَ وَعِيسَى- فَكُلُّهُ غَرِيبٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا إِذَا تَفَكَّرَنَا فِي حَقِيقَتِهَا وَعَلَيْهَا، وَلَا شَيْءٌ مِّنْهُ بَغَرِيبٌ عِنْدَ الْمُوْجِدِ الْمُبْدِعِ، أَمَّا الْقَوَانِينِ الْمَعْرُوفَةِ فِي عِلْمِ الْخَلْقِ فَهِيَ قَدْ اسْتَخْرَجَتْ مِمَّا نَعْدُهُ وَنُشَاهِدُهُ، وَلَيْسَتْ قَوَانِينِ عَقْلِيَّةٍ قَامَتْ عَلَى بِرَاهِينٍ عَلَى إِسْتِحَالَةِ مَا عَدَاهَا، كَيْفَ وَنَحْنُ نَرَى كُلُّ يَوْمٍ مَا يُخَالِفُهَا كَالْحَيَّوَانَاتِ الَّتِي لَهَا أَعْضَاءٌ زَائِدَةٌ، وَالَّتِي تُولِدُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا، وَتَرَوْنَ ذِكْرَ ذَلِكَ فِي الْجَرَائِدِ، وَيُعْبَرُونَ عَنْهُ بِفَلَّاتِ الْطَّبَيْعَةِ، وَهُوَ إِنَّمَا خَالِفُ مَا نَعْرَفُ، لَا مَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى" (عبدة، ١٩٩٣م، ص ٣٣).

فَمَا يَؤَاخِذُ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ عَبْدَهُ فِي قَوْلِهِ هَذَا، هُوَ مُمارِسَتُهُ لِلِّإِنْتِقَائِيَّةِ مِنْ خَلَالِ تَمَسُّكِهِ بِالْأَفْكَارِ الغَرْبِيَّةِ، وَمُحاوْلَتِهِ تَفْسِيرُ الْآيَةِ تَفْسِيرًا عَلَمِيًّا بِإِخْضَاعِهَا لِمَقَايِيسِ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ. ظَلَّاً مِّنْهُ أَنَّهُ يُقْرِبُ فَهْمَهَا مِمَّنْ يُنْكِرُهَا. فَهُوَ يُحَاوِلُ تَقْرِيبَ مَسَأَلَةِ خَلْقِ عِيسَى (عليه السلام) مِنْ نَظَرِيَّةِ التَّوَالُدِ الذَّاتِيِّ، وَالَّتِي أَثْبَتَ بُطْلَانَهَا الْعَالَمُ الْفَرْنَسِيُّ لُوِيسُ باسْتُورُ، وَذَلِكَ قَبْلَ زَمْنِ مُحَمَّدِ عَبْدَهُ (عباس، ٢٠١٦م، ص ٨٢) (الصَّدَرُ، فلسفتنا، ٢٠٠٩م، ص ٤١٢-٤١٣). وَبِيدِهِ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ قَدْ أَبْتَعَدَ عَنْ ضَرُورَةِ الْمَعْجزَةِ فِي إِثْبَاتِ صِدْقِ الْأَئْبَيَاءِ، الَّتِي مِنْ شُرُوطِهَا أَنْ تَكُونَ خَارِقَةً لِنَوَامِيسِ الطَّبَيْعَةِ.

مَا يَعْنِي وَضُوحُ تَأْثِيرِهِ بِالبَيْنَةِ الثَّقَافِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ، الَّذِي دَفَعَهُ إِلَى تَطْبِيقِ الْآيَاتِ الْقَرَآنِيَّةِ، عَلَى مُقْرَراتِ الْعِلُومِ الْبَشَرِيَّةِ.

وَمِنْ ذَلِكَ تَفْسِيرِهِ لِلْطَّيْرِ الْأَبَابِيلِ بِأَنَّهَا جَراثِيمُ الْجَدَرِيِّ، أَوْ نَوْعٌ مِّنْ أَنْوَاعِ الدُّبَابِ أَوِ الْبَعْوضِ (عبدة، ١٩٩٣م، ص ٥٢٩).





وكذلك كان للبيئة الثقافية التي عاشها، أثرٌ بالغ في نشوء الانتقائية، فقد كونت لديه رؤية مُخالفَة لما جاء به القرآن الكريم، فحاولَ إنْتقاء ما يُناسب هذه الرؤية، إذ وفقَ بينَ هذه المبادِئ المستحدثة-على علاتها- وبينَ ما جاءَ به القرآن الكريم، فعندما يقف عند قوله تعالى: «إِنْ خِفْتُمْ أَلَا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْتَمِ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ ثُلَاثَةِ وَرْبَاعٍ إِنْ خِفْتُمْ أَلَا تَعْدِلُوا فِوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَا تَعْوَلُوا» (سورة النساء: ٣). قال: "والخوف من عدم العدل يصدق بالظنِ والشكِ فيه، بل يصدق بتوهمه أيضًا، ولكن الشعُّ قد يغترِفُ الوهم لأنَّه؛ قلما يخلو منه علم بمثيل هذه الأمور، فالذِي يُباح له أنْ يتزوج ثانية أو أكثر، هو الذي يُثِيقُ من نفسه بالعدل.. ولما قال: «إِنْ خِفْتُمْ أَلَا تَعْدِلُوا فِوَاحِدَةً» عللَه بقوله: «ذَلِكَ أَدْنَى أَلَا تَعْوَلُوا» أي أقربَ مِنْ عدم الجور، فجعلَ البُعدَ مِنْ الجور سببًا في التشريع، وهذا مؤكِدٌ لإشتراط العدل» (عبدة، ١٩٩٣م، ص ١٦٣)، وأضافَ مُسْتَدِلًا بقوله تعالى: «وَلَنْ تَسْطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمْلِيُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُّوهَا كَالْمُعْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوهَا وَتَتَقَوَّا فِيَنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا» (سورة النساء: ١٢٩) فيستنتجُ من الآيتين: "أنَّ إباحة تعدد الزواج أمرٌ مُضيقٌ فيه أشدَّ التَّضييق، كأنَّه ضرورةٌ مِنَ الضروراتِ التي تُباح بشرط الثقة بإقامة العدل والأمنِ مِنَ الجور. وإذا تأملَ المتأملُ معَ هذا التَّضييق ما يترتبُ على التعدد في هذا الرَّمانِ مِنَ المفاسِد، جزمَ بِأَنَّه لا يُمْكِن لأحدٍ أَنْ يُرِي أَمَّةً فشا فيها تعدد الزوجات" (عبدة، ١٩٩٣م، ص ١٦٤).

إنَّ مُحاولة التَّوفيق بين الثقافة الغربية - التي مهما بلغت من الدقة فهي جُهدٌ بشريٌّ - وبينَ ما جاءَ به القرآن، يؤدي بالضرورة إلى تعطيل الأحكام، وجعلها خاصة ومتناوبة لحقبة زمنية قد إنتهت.

وعلى الرغم مِنْ ادعائهِ بعدم التأثير بالأصول العقائدية والمُبتدئيات المذهبية وإنكاره على المُتقدِمين هذا. إلا أنه في مواضع عِدة ترى أنَّ عقيدته قد تحكمت به وعملَ على توجيه النَّص على أساسِها. ففي قوله تعالى: «فَمَنْ حَاجَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ» (سورة آل عمران: ٦١)، يقول: "اتفقت الروايات على أنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) اختار للمُباهلة علىَّا





العدد:  
٢٠٢٥١٤٤٦

السنة:

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥

٢٠٢٥



أَنَّه يَصُحُّ أَنْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَجْسَامُ الْحَيَّةُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي عُرِفَتُ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِوَاسِطَةِ النَّظَارَاتِ الْمُكَبِّرَةِ، وَتُسَمَّى بِالْمِيكِرُوبَاتِ، يَصُحُّ أَنْ تَكُونَ نَوْعًا مِنَ الْجِنِّ" (رضا، ١٣٦٧هـ، ص ٩٦).

وِمِمَّا طَغَى وَأَثَرَ عَلَى آرَاءِ مُحَمَّدِ رَشِيدِ رَضَا التَّفَسِيرِيَّةِ مُبَنِّيَاتِهِ الْعَقَائِدِيَّةِ وَالْمَذَهَبِيَّةِ، فَهُوَ فِي مَعْرِضِ بِيَانِهِ مَعْنَى الْوِلَايَةِ، حَاوَلَ إِثْبَاتَ مَا قَالَهُ الْمُتَقْدِمُونَ مِنْ أَنَّهَا تَعْنِي النُّصْرَةَ وَالْمُحَالَفَةَ، فَأَنْتَقَ النَّصْوصَ فِي سَبِيلِ تَوْجِيهِ مَفْهُومِ الْوِلَايَةِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَنَرَاهُ يُقْصِي دَلَالَةَ السِّيَاقِ حَتَّى يَتَسَنى لَهُ تَوْجِيهُ الْآيَةِ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي يَتَمَسَّكُ بِهِ، فَهُوَ عِنْدَ تَفَسِيرِهِ لِآيَةِ الْوِلَايَةِ نَرَاهُ تَسْلِسِلُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ لَكُنَّهُ تَعَمَّدَ إِهْمَالَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ (٥٥) مِنْهَا، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي تَوْضِحُ مَعْنَى الْوِلَايَةِ وَتُحَدِّدُ الْوِلِيَّ بِإِسْلَوْبٍ صَرِيحٍ (رضا، ١٣٦٧هـ، ص ٤٢٦-٤٣٦).

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كَلَامِهِ حَولَ الْإِمَامَةِ وَالْخِلَافَةِ، نَرَاهُ وَلِأَجْلِ إِثْبَاتِ صِحَّةِ مُبَنِّيَاتِهِ الْعَقَائِدِيَّةِ يَحْرُفُ التَّارِيخَ، فَهُوَ يُحاوِلُ إِثْبَاتَ مَشْرُوعِيَّةِ الْخِلَافَةِ مِنْ خَلَالِ الْمُبَايِعَةِ لِأَبِي بَكْرٍ، بِإِدْعَائِهِ مُبَايِعَةِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِأَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَنَّ رَفْضَ الْأَئِمَّةِ لِخِلَافَةِ بْنِ أَمِيَّةِ فَلِظُلْمِهِمْ وَلِجَعْلِهِمُ الْخِلَافَةَ إِرْتَأَ لَهُمْ وَعْدَابًا لِمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ أَهْوَاءِهِمْ، وَمِنْ عَجَابِ إِفْتَرَاءِهِ وَتَحْرِيفَاتِهِ، إِدِعَاؤُهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلَيْهِ الْمُبِينَ لَمْ يَتَّبِعْ أَهْوَاءِهِمْ، وَكَانَ مُوَالِيًّا لِخِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ وَلَّهُمَا لِأَجْلِ الْمَصْلَحةِ الْرَّاجِحةِ، وَإِنَّ عُلَّةَ الشِّيَعَةِ قَدْ رَفَضُوا إِمامَةَ زَيْدٍ إِذَا أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ (رضا، ١٣٦٧هـ، ص ٢٢٤-٢٢٦). وَبِهَذِهِ الْكَلَمَاتِ الْمَدْسُوسَةِ يُحاوِلُ رَشِيدُ رَضَا تَشْتِيتَ الْقَارِئِ عَنِ الْحَقِيقَةِ وَتَزْيِيفَ الْوَقَائِعِ التَّارِيْخِيِّ.

وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طُرُقِ الْإِمامَيْةِ وَالْعَامَّةِ رِوَايَاتٌ عَكَسَتْ مَا قِيلَ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ (الْطَوْسِيُّ، ١٩٢م، ص ٢٠)، (ابنُ كَثِيرٍ، الْبَدَائِيَّةُ وَالنَّهَايَةُ، ١٩٩٨م، ص ٦)، أَمَّا مَا رُوِيَ مِنْ طُرُقِ أَهْلِ الْعَامَّةِ وَالَّذِي يَتَوَافَقُ مَعَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رَضَا، فَقَدْ نَاقَشَ عَلَمَاؤُنَا تَلْكَ الْإِدْعَاتَ وَكَشَفُوا زِيفَهَا، فَقَدْ ادَّعَى مُطْلَقُ الشَّهَةِ، أَنَّهُ عَلَى أَثْرِ قَوْلِ زَيْدٍ "إِذْهِبُوا فَأَنْتُمُ الرَّافِضُونَ" (زَيْدٌ، ص ١٠-١١) سَمِّيَ الشِّيَعَةُ بِالرَّافِضَةِ. لَكِنْ بِمُرْجَاعَةِ مَصَادِرِ التَّارِيخِ الْمُتَقْدِمَةِ عَلَى هَذِهِ الْحَادِثَةِ، نَجَدَ أَنَّ الرِّوَايَاتِ تَذَكَّرُ.





أنَّ اسم(الرافضة) كانَ إسماً مُتداولاً قبل هذه الحادثة، فقد كانَ نعتاً ملزاً للشيعة، من ذلك ما روي عن ابن أعثم (ابن أعثم، ص ٥١٠).

ويرى الباحث أنَّ لا طائل من الرد على هذه الآراء المتوارثة عن الأئلaf لأسبابٍ منهاجية وموضوعية فضلاً عن أنها معنيون بإيضاح وبيان مباحث موضوعنا (الانتقائية) وحسب.

كما أنَّ محمد رشيد رضا نماذج أخرى كثيرة اسهم الجانب العقدي الذي تبناه في توجيهها، كما في آيات رؤية الله سبحانه، فهو يوافق ما عليه المُتقدين ويُحاول إثباته مِنْ خلال طرق علمية واهية. يقول: "العجز عن الإدراك والإخاطة، لا يُستلزم العجز عَمَّا دون ذلك مِنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، الَّتِي تَرْتَقِي إِلَى الْدَرْجَةِ الَّتِي عَبَرَ عَنْهَا بِالْتَّجْلِي وَالرَّوْيَةِ، فَإِنْ كَانَتْ ظَواهِرُ الْآيَاتِ فِي ذَلِكَ مُتَعَارِضَةً، فَالْأَحَادِيثُ وَالآثارُ الصَّحِيحَةُ الْمُبَيِّنَةُ لَهُ جَلَّيْهَا وَاضِحَّهَا" (رضاء، ١٣٦٧ هـ، ص ١٥٠).

### ٣- محمد عزة دروزه.

هو أحد مؤسسي الفكر العربي القومي. صاحب التفسير الحديث، والذي نهج فيه نهجاً مغايراً لمن سبقة، حيث فسر القرآن حسب ترتيب النزول.

على الرغم مِنْ إدعاء دروزه بعدم تدخله بالجدل العقائدي، إلا أنَّ موقفه تُظهر عكس ذلك، مِنْ ذلك تفسيره لسورة(عبس) حيث يُحاول أنْ يثبت إعراض النبي الأكرم (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) عَنِ الْأَعْمَى وَإِشْغَالِهِ بِكُفَّارِ قُرْيَاشٍ. ويُشكّل على الإمامية الذين حاولوا صرفها عن النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ). يقول: "وبعض مفسري الشيعة يرون أنَّ العتاب ليس موجهاً إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، لأنَّه لا يمكن أن يصدر منه ما يُستوجب عتاباً. وإنما هو موجهاً إلى عثمان أو أحد بنى أمية كان حاضراً في مجلس النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) حينما جاء الأعمى فأظهر تقرze مِنه.. والمُتباذر أنَّ روایات الشيعة مُثبّقة مِنْ هواهم وبغضهم لعثمان وبني أمية، وهذا ديدنهم في كُلِّ مناسبة مُماثلة" (دروزه، ٢٠٠٠م، ص ١٢٣).

ومِنَ الغريب أنَّ تأخذه الحمية دفاعاً عن عثمان وبني أمية دون النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) الذي اصطدقه السماء؛ لعلمهها بسمو سيرته وحميد عاقبته. قال تعالى: «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ» (سورة القلم: ٤).





فهو في مواقف عديدة يُحاول أن يوجه الآيات بحسب ما تُملّيه عليه عقيدته، ويُلقي التهم حول مذهب الإمامية، ففي قوله تعالى: «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدي القوم الكافرين» (سورة المائدة: ٦٧)، فهو ينْهِم الشيعة بالتحريف، وأئمَّهم أقْحَمو الروايات على الآية إفحاماً، فيقول: «والغاية منها واضحة وهي زعم كون خلافة على (عليه السلام) بعد النبي مؤيَّدة بنصوص قرآنية ونبيَّة، ولا يجوز لمسلم أن يخالجه شك في أنَّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لو أمر بإعلان إمامية علي (عليه السلام) لأعلنها دون أي تردد» (دروزه، ٢٠٠٠م، ص ١٨٥). ونتساءل أين دروزة عن مواقف النبي العديدة التي أظهر بها إمامية علي (عليه السلام) والممنوعة في كتب الفريقين؟!

ومن مواطن الانتقائية لديه، ما ذكره بخصوص قوله تعالى: «يوفون بالنذر ويحافظون يوماً كان شره مستطيراً، ويُطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمأ وأسيراً، إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً» (سورة الإنسان: ٧-١٠). إذ نلاحظ إصراره الواضح على صرف الآيات عن مُرادها، وهو أنَّها نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين (عليهم السلام). وللحادثة روايات كثيرة في كتب الفريقين، حتَّى أنَّه بالغ في إدعائه بأنَّ الآية مكية!!.

ومن إنتقائيته الواضحة أنَّه يحاول صرف المعنى المُتباادر لمفردَة (اسير) وهو أسير الحرب، إلى معنى بعيد، وهو العبد المملوك (دروزه، ٢٠٠٠م، ص ١٠٧)، وله غرضٌ واحد في ذلك يصعب في صرف الآية عن آية كرامة خص القرآن بها الإمام علياً (عليه السلام).

#### ٤- محمود شلتوت (ت ١٣٨٣هـ)

عالم إسلامي مصرى وشيخ الأزهر (١٩٥٨-١٩٦٣م)، له مؤلفات كثيرة حول القرآن الكريم تدور حول مباحثات اجتماعية كالقرآن والمرأة، ومنهج القرآن في بناء المجتمع، وتنظيم العلاقات الدولية الإسلامية، وأخرى في العقائد والمذاهب، وكذلك في فقه القرآن، وما يهمنا هنا مؤلفاته في التفسير وهي (إلى القرآن الكريم) و(تفسير القرآن الكريم-الأجزاء العشرة الأولى).





العدد:  
٢٠  
٢٠١٤٦٥٢٣



رَبِّ الْعَالَمِينَ  
عَلَىٰ سَلَامٍ  
عَلَىٰ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَامٍ  
أَبُو رُوفٍ  
أَمَدُّ مُحَمَّدٌ الشَّمْرِيُّ

وبِمُلاحظة موقفه التفسيري بخصوص قوله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جمعياً ولا تفرقوا» (سورة آل عمران: ١٠٣)، يرى أن: "في الآية دعوة إلى التمسك بكتاب الله والإعتصام بحبله، وذلك يكون بتعرف أحكام الله: أوامرها ونواهيه والعمل بها والخضوع لها وتبذيل ما سواها، وحبل الله هو القرآن الكريم" (شلتوت، ٢٠٠٤، ص ١٠٩).

ولا يخلو كلامه من الانتقائية والتّحيز، وذلك من وجهين:

١- في كلامه دعوة إلى التمسك بالقرآن دون السنة، يؤشر موقفاً سلبياً على التفسير، من خلال إعطاء رؤية غير متكاملة لمُراد القرآن، نظراً للإنتقائية والتّحيز لمصدر دون آخر.

٢- توجيه الآية وصرفها عن معناها، حيث أنه يُفسّر (حبل الله) بالقرآن الكريم، وهذا تفسيرٌ ناقص. فبالرجوع إلى السنة الشريفة، يظهر أن المُراد بحبل الله هُم العترة الطّاهرة. وفي الدر المنشور أخرج الطبراني عن زيد بن الأرقم، قال: قال رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): إِنِّي لَكُمْ فِرْطًا وَإِنَّكُمْ وَارْدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ \_فَانظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِي الثَّقَلَيْنِ\_ قيلَ وَمَا الثَّقَلَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: \_الْأَكْبَرُ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سبب طرفه بيد الله\_ وطرفه بأيديكم فتمسكوا به لَنْ تَزَالُوا وَلَنْ تَظْلَمُوا \_وَالْأَصْغَرُ عَتْرِي وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقا حَتَّى يَرِدا عَلَيَّ الْحَوْضَ"

وبمراجعة الواقع التاريخي، يظهر أن جذر هذا الرأي قائماً على ما قال به أبو بكر بعد أن إستولى على منصب الخلافة: "إِنَّكُمْ تُحَدِّثُونَ النَّاسَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَحَادِيثَ تَخْتَلِفُونَ فِيهَا، وَالنَّاسُ بَعْدَكُمْ أَشَدَّ إِخْتِلَافاً، فَلَا تُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئاً، فَمَنْ سَأَلَكُمْ فَقُولُوا: بَيْنَنَا كِتَابُ اللَّهِ فَاسْتَحْلِوا حَلَالَهِ وَحرّمُوا حرامَه" (الذهبي م، ١٩٩٨ م، ص ٩).





## المطلب الثاني: الاتجاه العلمي في التفسير.

مع تطور العلوم وظهور نظريات علمية جديدة، حاول بعض المفسرين إظهار الجانب الإعجازي للقرآن من خلال الكشف عن أسبقيته في الحديث عن هذه العلوم.

وقد كانت لهذا الاتجاه جذور ممتدة كان بدأها ظهورها لدى المُتقديمين (أبو حامد (٥٠٥ هـ) الفخر الرازي (٦٥٠ هـ) الغزالى وجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) ) في الإلتفات إلى آيات الآفاق والأنسنة.

ومن أهم مسوغات ظهور هذا الاتجاه، هو عدم حصر الإعجاز القرآني بجانبه البلاغي ونظمه وأسلوبه وفصاحتته؛ إذ أن الخطاب القرآني لم يكن موجهاً للعرب فقط إنما للإنسانية كافة.

من هنا عُدّت الحقائق العلمية من المؤشرات المعاصرة على فهم المفسر، فقد أثرت وبشكلٍ بارز على النتائج التفسيرية، وهذا ما ظهرت آثاره في أداء المفسر فظهرت الانتقائية السلبية في بعض المواطن التفسيرية. ومن الجوانب المهمة التي لا بدّ من أن يركّز عليها أصحاب هذا الاتجاه، هو أنّه في العلوم ما هو قطعي ومنها ما هو ظليّ، فالعلوم الظنية هي نظريات وتجارب لم ترق إلى درجة اليقين، يتكرارها يُمكن أن تكون قوانين علمية ثابتة (الرضائي، ص ١٤٩). لذا لا بدّ للمفسر من أن يتحرج من أي جانب يستقي معارفه.

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه:

١- طنطاوي جوهري (١٩٤٠ م)

كاتب وعالم مصرى، صاحب تفسير الجوواهِر، ويظهر أنّ غاية طنطاوى كانت إصلاحية قدّمها من خلال تفسيراته العلمية، إذ يقول: "إنَّ الهدف الرئيس من هذا التفسير هو تفهيم المسلمين العلوم الكونية، وحثّهم على الإقبال عليها" (جوهري، ٤، ٢٠٠٤ م، ص ٥). وأضاف: "عسى أن يجدد الله لهذه الأمة أمرها، ويرجع مجدها.. اللهم إني لا أريد بكتابي هذا إلا رقّ النوع الإنساني" (جوهري، ٤، ٢٠٠٤ م، ص ٨٧).

بالنظر إلى منهجية طنطاوي في كتابه الجوواهِر، ظهر أنّه يحاول إستخراج العلوم من القرآن، ويعُمكُن اعتبارها منهجية عامّة لدّي أصحاب هذا الاتجاه، إذ





العدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠١٤٤٦

رَبِّيْعَهُ عَنْ عَمَرَانَ، أَبْدُ رَوْفُ  
أَمْمَادُ مُحَمَّدُ الشَّمْرِي

يعمدون إلى إنتقاء الآيات التي يُواافق ظاهرها العلوم المكتشفة أو القوانين العلمية، وتأويل الآيات التي لا تتوافق.

فمثلاً في قوله تعالى: «إِذَا مرضتُ فهُوَ يُشَفِّينَ» (سورة الشعرا: ٨٠) فهو يقول: إنَّ في الآية دعوة إلى البحث والنظر في أمر الشفاء وعلم الطب (جوهري، ٤٥م، ص ٢٠٠). إنَّ هذا اللون من التفسير الذي يرمي إلى جعل القرآن مشتملاً على كل الإشارات العلمية والكثير من أسرار الطبيعة، وكان من أثر هذه النزعة التفسيرية أنَّ أخرج لنا المهتمون بها كثيراً من الكتب التي حاول أصحابها أنْ يحملوا القرآن كثيراً من علوم الأرض والسماء، وأنْ يجعلوه دالاً عليه بطريق التصريح أو التلميح (معرفة، ص ٤٤٣).

وفي قوله تعالى: «إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَلَهَا» (سورة الزلزلة: ١)، يُحاول تطبيق الآية على الزلزال الذي حدث في روما سنة (١٩٣٠م) وما تركه من كوارث بشرية (جوهري، ٢٠٠٤م، ص ٢٨).

تميل تفسيرات أصحاب الإتجاه العلمي إلى المادية، وتحليل كل شيء عن طريق العلم، وبهذا يكون الإتجاه ذا حدّين، من جهة هو يثبت إعجاز القرآن العلمي في ذكره للمكتشفات العلمية، ومن جهة أخرى وبسبب ميل المفسر إلى هذه النظريات، قد يُلْجِئه ذلك إلى الإفراط في الانتقائية، فيسلب المفسر الجانب الإعجازي القدسية الذي خصَّ به القرآن الأنبياء (عليهم السلام).

فها هو طنطاوي يدفعه تحيزه اتجاه الجانب العلمي إلى الانتقائية في توجيه معاني الآيات وصياغتها في قوالب تتماشى مع مبتدئاته العلمية. ففي قوله تعالى: «إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمَ رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنَ قَالَ بَلِّي وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَ قَلْبِيْ قالَ فَخَذْ أَرْبِعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنِ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنْ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينِكَ سَعِيًّا وَاعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» (سورة البقرة: ٢٦). يُحاول طنطاوي هنا أنْ يُوقِّع بين نظرية إحضار الأرواح وبين المعجزة الخاصة بنبي الله إبراهيم (عليه السلام) (جوهري، ٢٠٠٤م، ص ١٠٠)، وهذا خلط كبير منه، وربما يعود ذلك لما تَبَنَّاه مِنْ أنَّ الْمَعْجَزَةَ مُمْكِنَةٌ لِجَمِيعِ الْبَشَرِ، فَهِيَ تَكُونُ لِلنَّاسِ فِي أَحَلَامِهِمْ وَتَكُونُ لَهُمْ بَعْدَ مَمَاتِهِمْ، وَتَكُونُ عَلَى يَدِ الْأَنْبِيَاءِ مَعْجَزَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالْتَّحْديِ، وَعَلَى





يد الساحر، على يد الولي. فيرى أن تلك الخوارق تكون في سائر الطبقات وتسمى بأسماء مختلفة على حسب الواقعية على أيديهم (جوهري، ٢٠٠٤، ص ١٣٧) ومن آثار الانتقائية السلبية لدى طنطاوي، أنه أفرط في تحizه للنظريات العلمية مقابل المسموع الكتاب والسنة من أمثلة ذلك ما قاله حول بعثة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): "أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أرسل إلى طائفتين -الإنس والجن- ومثل هذا القول سمايعي ليس للعقل فيه دخل، ولكن العلم جاء بتصديقه، والحق أن مثل ذلك لا يعرف إلا بالعلوم الحديثة" (جوهري، ٢٠٠٤، ص ١١٦).

بالإضافة إلى ما تقدم من أثر ثقافته وتأثير آرائه التفسيرية بالمعطيات العلمية، كذلك كان لمبتدئاته العقائدية والمذهبية تأثير جلي على ظهور الانتقائية. ومن أمثلة ذلك ما قام به عند تفسير الآيات (٥١-٥٧) من سورة المائدة، إذ حاول صرف التخصيص الوارد في قوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا يُقْيِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» (سورة المائدة: ٥٥) ويجعله عاماً، وإن المراد بـ(يؤتون الزكاة وهم راكعون) أي إعطاء الزكوة عن توافع (جوهري، ٢٠٠٤، ص ٢١٥). وكذلك في تفسيره قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رِبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعِلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ» (سورة المائدة: ٦٧)، في تفسيرها سار على ما قال به المتقدمون، في أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يتعرض للأذى طوال فترة تبليغه إلى أن وعده الله أن يعصمه من الأذى، فنزلت هذه الآية. وقد استند في قوله هذا إلى ماراوه المتقدمو من روايات، مع أنه طنطاوي- عزف في مواطن أخرى عن الروايات، مبرراً ذلك بأن طريق السمع أدنى من طريق العلم. مما يعني إنفاقيته المزاجية فالاستعانة بالأدلةسمعية، إن دعمت توجيهه، والعزوف عنها في مواضع أخرى بحجة أنها أدنى من طريق العلم.

## ٢- عبد الرزاق نوبل: (١٩٨٤م)

له مؤلفات عدّة، منها: الله والعلم الحديث، الطريق إلى الله، الإعجاز العددى للقرآن الكريم. أما تفسيره الذي سيكون مدار الكلام حوله فهو: القرآن والعلم الحديث.



وِيَأْتِنَقَائِهِ وَتَحِيزَهُ لِلنَّظَرِيَاتِ الْعِلْمِيَّةِ وَمُحاوَلَةٌ تَطْبِيقَهَا عَلَى الْآيَاتِ عِنْوَةً، قَدْ جَعَلَ بِذَلِكَ لِكُلِّ شَيْءٍ تَقْسِيرًا مَادِيًّا، مِمَّا أَدَى إِلَى إِنْكَارِهِ لِمَعَاجِزِ الْأَنْبِيَاءِ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بِصِيرًا قَالَ أَلْمَ أَقْلَ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» (سُورَةُ يُوسُفٍ: ٩٦)، يُفسِرُ عَبْدُ الرَّزَاقَ الْمُعْجَزَةَ عَلَى أَنَّهَا إِنْخِفَاضٌ فِي ضَغْطِ الدَّمِ عِنْدَ السَّعَادَةِ وَعَلَى إِثْرِهَا إِرْتَدَّ الْبَصَرَ إِلَى يَعْقُوبَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (نُوفُل، ١٩٨٤م، ص ١٣٨).

**المطلب الثالث: الاتجاه الحداثي في التفسير.**

الحدثة تعني الثورة على مصادر التلقي عند المسلمين، والدعوة إلى إنشاء عقلية جديدة مُخالفة للسابق والمُعروف من المصادر المعرفية الإسلامية (العلي، ١٤١٤هـ، ص ١٧٣).

في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي كانَ عَصْرَ النَّهْضَةِ في أُورِيَا قدْ بَلَغَ إِزْدَهَارَهُ فِي كُلِّ قِطَاعَاتِ الْحَيَاةِ الْعُلْمَيَّةِ وَالْتَّطْبِيقِيَّةِ وَالْإِقْتِصَادِيَّةِ، وَكَانَ مِنْ آثَارِ ذَلِكَ تَعَاوُظُمُ نَفْوَذِ كَثِيرٍ مِنَ الدُّولِ الْغَرْبِيَّةِ وَتَوْسُعُهَا، وَبِمَقْدَارِ مَا كَانَتِ الدُّولُ الْغَرْبِيَّةُ آخِذَةً فِي التَّطْوُرِ، كَانَتِ الدُّولُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي حَالَةٍ مِنَ الرُّكُودِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَطْلُعُ الْمُسْلِمِونَ فِي أَوَّلِيَّ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ إِلَى نَقْلِ الْعِلْمَوْنَ الْغَرْبِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ إِرْسَالِ الْبَعْثَاتِ إِلَى مُخْتَلِفِ الْمَعَاهِدِ الْأُورِيَّةِ (حسين، الص ٤ - ١٥). فِي سَنَةِ (١٨٢٦م) قَرَرَتِ الْحُكُومَةِ الْمَصْرِيَّةِ إِيْفَادَ أَكْبَرِ الْبَعْثَاتِ الْعِلْمَيَّةِ إِلَى فَرْنَسَا طَلِيًّا لِلْعِلْمِ هُنَاكَ (الْطَّهْرَاءِ، ص ٤٨).

إنَّ أَصْحَابَ الْقِرَاءَاتِ الْحَدَاثِيَّةِ وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَنوُّعِ خَلْفِيَّاتِهِمُ الْفَلْسُفِيَّةِ الَّتِي يَسْتَنِدُونَ إِلَيْهَا فِي فَهْمِهِمُ لِلنَّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ مُتَفَقُونَ فِي إِنْتَقاَدِهِمُ الْأَصْوَلِ وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي قَرَرُهَا الْعُلَمَاءُ لِفَهْمِ آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَيَعْدُونَهَا مِنْ الْوَسَائِلِ التَّقْلِيدِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ تَجاوزُهَا؛ لِأَنَّهَا عَلَى حَسْبِ قَوْلِهِمْ تَؤْدِي إِلَى التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى،



وتلقي حُرية الفكر في التَّفسير. فعمدوا إلى إسْتبدالها بمناهِج النَّقد الغربيَّة التي تُعِينُهم في توجهاتِهِم.

ولأجل التَّوسيع الذي كَانَ يرمي إِلَيْهِ هُؤُلَاءِ فَقَدْ تمَسَّكُوا بِمُصطلح (القراءة) دونَ مُصطلح (التَّفسير أو التَّأویل)؛ لكونِهِ يُغذِّي ذلك التَّعدد في الفهم الذي يسعى إِلَيْهِ الحداثيُّ، إِضافةً إِلى أَنَّ الذي يُحدِّد مَقصِد النَّصْ هو القارئ لا المُشَيَّء للنصِّ، فبِتَعْدَدِ الْقُرَاءِ تَعْدَدُ الأَفْهَامِ وَالْمَقَاصِدِ. "ولذا إِحتَفَيَ الحداثيونَ بِهَذَا المُصطلح الذي حررَ فكرَهُم مِّنْ جَمِيعِ القيودِ المُنهَجِيَّةِ لِيُحلِّقَ طَلِيقًا في جَوِ التَّخْمينَ وَالشَّطَحَاتِ" (الناصري، ٢٠٠٩م).

فَهُمْ يرونَ أَنَّ (التَّفسير والتَّأویل) لا يُعبَّرُ عَنِ الدِّلالاتِ اللامتناهيةِ للنَّصِّ القرآنيِّ، فَكَانَ هَذَا مُنْطَلِقاً لَهُمْ فِي إِطْلَاقِ تبريراتِهِمْ، إِذْ يَقُولُ عبدُ المُجِيدِ الشَّرْفِيُّ: "لَئِنْ آثَرْنَا تجاوزَ مُصطلحيِ التَّفسير والتَّأویلِ إِلَى مُصطلحِ القراءةِ؛ فَلَأَنَّ التَّعاملَ مَعَ (النَّصِّ التَّأسيسيِّ) يَحْتَمِلُ نَظَرِيًّا - بِحُكْمِ أَزْلِيهِ - عَدْدًا مِنَ الْمَعَانِيِّ، فَسَمَّةُ الإِطْلَاقِ فِيهِ تَجْعِلُهُ يَسْتَوِيُّ بَعْدَ قِرَاءَتِهِ مُتَعَدِّدَةً" (الشَّرْفِيُّ، ٢٠٠٨م، ص٩٤).

وَتَطْبِيقًا لِرَؤُيَّتِهِمُ الَّتِي تَرِي إِلَى تَعْدَدِ الْقُرَاءَتِ وَالْمَقَاصِدِ، بِحَسْبِ الشَّخْصِ الْقَارِئِ، عَمِدُوا إِلَى إِنتَقاءِ مَنَاهِجٍ مُسْتَقَاهَا مِنَ الثَّقَافَةِ الغَرْبِيَّةِ مَعَ مُحاوَلَةِ تَطْبِيقِهَا عَلَى النَّصِّ القرآنيِّ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَنَاهِجِ:

### أوَّلًا: الهرمنيوطيقيا

تُعَدُّ مِنْ أَهْمَمِ الْمَنَاهِجِ النَّقْدِيَّةِ الْمُعاصرَةِ، الَّتِي يُطْلِقُ الْبَعْضُ عَلَيْهَا (التَّأویلِيَّةُ الْحَدِيثِيَّةُ) أَوْ (نَظَرِيَّةُ التَّأویلِ)، وَآخَرُونَ أَبَقُوا الإِصْطَلاحَ عَلَى لَفْظِهِ الْأَجْنبِيِّ؛ لِكُونِهَا مِنَ الْمَنَاهِجِ الْوَافِدَةِ مِنَ الغَرْبِ. "وَهُوَ مُصْطَلِحٌ مُسْتَخْدَمٌ فِي دَوَائِرِ الدراسَاتِ الْلاهوتِيَّةِ لِيُشَيرَ إِلَى مَجْمُوعَةِ الْقَوَاعِدِ وَالْمَعَايِرِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَتَبعُهَا الْمُفَسِّرُ لِفَهْمِ النَّصِّ الْدِينِيِّ" (ابْو زَيْدٍ، ٢٠١٤م، ص١٣).

ترجع الهرمنيوطيقيا في أول استعمال لها إلى معنى (التَّفسير)، والذي يُرجحُ هذا الإِسْتِنْتاجُ، استخدَامُ أَرْسْطُو لِهَذَا المُصْطَلاحِ فِي الْمَنْطَقَ، وَبِذَلِكَ فَهُوَ "الْفَظُّ يُونَانيُّ وَضَعُهُ اَرْسْطُو كَجَزِءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَنْطَقَ، وَيَعْنِي بِهِ كَمَا تَرَجَّمَهُ الْقَدْمَاءُ (الْعَبَارَةُ)" قضيَّةُ الْعَبَارَةِ، الْكِتَابُ الثَّانِي مِنْ كُتُبِ الْمَنْطَقِ بَعْدَ كِتَابِ الْمَقْوِلَاتِ، أَيْ كَيْفَ نُفَسِّرُ الْعَبَارَةَ" (الرَّفَاعِيُّ، ٢٠٠٣م، ص٣١٥).



العدد: ٢٠  
السنة: ٢٠٢٥/٥١٤٤٦

مَدِينَةُ الْمَهَاجِرِ فِي الْمَدِينَاتِ التَّفَسِّيَّةِ الْمُعاصرَةِ





العدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠١٤



285

حيز الدراسات اللاهوتية، إلا أنَّ أبو زيد أشار إلى دلالة جديدة تحمل معنى أكثر توسيعًا، والهرمنيوطيقا بهذا المعنى تختلف عن التفسير الذي يُشير إليه، ويعد أبو زيد أشهر الواضعين والمروجين لتطبيق منهج الهرمنيوطيقا على النص القرآني، حيثُ أفرد لها عنواناً خاصًا في كتابه (إشكاليات القراءة وآليات التأويل) الموسوم بعنوان: (الهرمنيوطيقا ومُعضلة تفسير النصوص) (أبو زيد، ٢٠١٤م، ص ١٣). وتأكيدًا على ما سبق، نشير إلى قوله: "تُعد الهرمنيوطيقا الجدلية عند غادamer نقطة بدأً أصلية للنظر إلى علاقة المفسر بالنَّص، لا في النصوص الأدبية ونظريَّة الأدب فحسب، بل إعادة النَّظر في ثراثنا الديني حول تفسير القرآن منذ أقدم عصوره وحتى الآن، لنرى كيفَ اختلفت الرؤى، ومدى تأثير رؤية كل عصر من خلال ظروفه على النَّص القرآني.. ومن جانب آخر نستطيع أن نكشف عن موقف الإتجاهات المعاصرة من تفسير النَّص القرآني. ونرى دلالة تعدد المثيرات على موقف المفسر من واقِعه المعاصر" (أبو زيد، ٢٠١٤م، ص ٤٩).

عمًا أنَّ عبد الجبار الرفاعي يرى أنَّ المحاولة الأولى لتشييد ركائز الهرمنيوطيقا والمناهج الحديثة في مجال الدراسات العربية، تظهر في محاولات أمين الخولي في تفسير القرآن، إذ يهتم بالطريقة التي يُفسر بها المفسر وكيفَ يُسقط المفسر رؤيته للعالم وثقافته وفهمه على ما يُريد تفسيره من الآيات (الرفاعي، الهرمنيوطيقا والتفسير الديني، ٢٠١٧م، ص ٢٢)، مضيًّا أنه: "عند إللاجي على التعقيب الذي كتبه أمين الخولي على مقالة (التفسير) في (دائرة المعارف الإسلامية) وجدتُه يتحدث عن أفق مختلف ومنهج بديل لِتَفسير النَّص القرآني وتأويله، في ضوء أدوات ومفاهيم جديدة، يستعيدها من الهرمنيوطيقا الألمانية" (الرفاعي، الهرمنيوطيقا والتفسير الديني، ٢٠١٧م).

إنَّ مِنْ أهم مُبتكريات هذا المنهج، هو الدَّعوة إلى قراءة النَّص قراءة تاريخية، أي: "تفسير الأشياء في ضوء تصورها التاريخي، أي أننا لا نحكم على الأفكار والحوادث إلا بالنسبة إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه، لا بالنسبة إلى قيمتها الذاتية" (بدوي، ١٩٦١م) (صلبيا، ١٩٨٢م، ص ٢٢٩). فكان مِنْ نتائج تطبيق هذا المنهج على تفسير القرآن، أنَّ أخرج لنا المتأثرون بهذا المنهج إدعاءات باطلة، قائمة على عدم صلاحية الأحكام لعصرنا الحالي، وهذا هو ما قرره عبد المجيد





الشرفي بقوله: "ما فرض مِن تفاصيل العبادات والمُعاملات سوی أثر للمُقتضيات الإجتماعية في عصر الرسول، وفي البيئة الحجازية البسيطة في طرق عيشها، وفي العلاقات بين أفرادها، دون غيرها مِن البيئات لاسيما الحديثة منها" (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ٢٠٠٨م، ص ٦١).

ومن أبرز رواد هذا الإتجاه: (محمد أركون، محمد عابد الجابري، ونصر حامد أبو زيد)، وكان لهؤلاء دور التأسيس لهذا المنهج، وقد تلقفه مِن جاءَ بعدهم، فاستفادوا مِن هذا المنهج أقصى إستفادة، (نائلة السليفي الراضوي)<sup>(٢)</sup>، إذ يقول في مفهوم التّاريخية: "مبثت يقوم على مُقومات الأصل التاريخي الذي افتضى حكم بعينه، وهو الخلفية التّاريخية بجميع معطياتها الثقافية التي وجّهت ذهن المفسر في تعامله مع الأحكام، وهي بذلك تلك المسافة الفاصلة بين أصل الحكم (كما نزل) والشكل النهائي الذي بلغه هذا الحكم. وهي بلا شك مسافة تاريخية، إذ لا يمكن بأي حال مِن الأحوال أن يتجلّى الحكم في تحوله التّاريخي في ظرف زمني قصير، وإنما هو خاضع في تغيره إلى جملة من العوامل الثقافية التي تتميز بحركتها البسيطة التّابعة للطّبائع والسلوكيات الإجتماعية" (الراضوي، ٢٠٠٢م، ص ٩). وتُضيف: "أنَّ التّاريخية تطرح إشكالية النَّص القرآني في وجوه عدّة، مِن أدقّها تحول كلام الله مِن مرتبة القرآن إلى كلام مُصرف في لغة العرب، ومن قرآن هو مُعجزة النبي<sup>(صل الله عليه وآله وسلم)</sup> إلى صُحْف رَبِّها زيد بن ثابت على عهد أبي بكرٍ إلى مُصحف إمام جمّع عليه عثمان أمّة المسلمين" (الراضوي، ٢٠٠٢م).

تروم نائلة في كلامها هذا إلى إكساب القرآن طابع الكتب البشرية، حتّى تطبّق عليه المناهج النقديّة بكلٍّ أريحية وحرية، فالقرآن وفي ضوء هذا الكلام قد اكتسّى براءة الماديّة، وتشيع بروابط بشرية، بفضل التقادُم الزماّني، لذا يترجح بحسب هذا القول، أنَّ ما في القرآن مِن أحكام تكونت لتناسب تلك الحقبة، ولا ضرورة للإعتماد مِنها في وقتنا الحالي.

(٢) أستاذة الحضارة في الجامعة التونسية، وهي أحدى مُسوقات الحداثة المعاصرة في العالم الإسلامي، إهتمت إهتماماً بالغاً في التّاريخية، وقدّمت فيها مؤلفين: (أحدّهما في قضيّا المرأة والأسرة والآخر في العلاقات الإجتماعية)





**٢-التّفكيك:**  
هو ترجمة لكلمة (Deconstruction) الإنجليزية، وفي العربية: فك الشيء، أي فصله، وفرق أجزاءه بعضها عن بعض (ابن منظور، ١٩٩٩، ص ٣٠٧) (المسيري، ٢٠٠٢، ص ٤٥).

قد ورد التّفكيك باستعمالين، وعلى كلا الإستعمالين اختلف التعريف:  
الأول: استعمالها بوصفها أداة، ويُراد بها في هذا الإستعمال: "فصل العناصر الأساسية في بناء ما، بعضها عن بعض، بهدف اكتشاف العلاقة بين هذه العناصر والثغرات الموجودة في البناء، واكتشاف نقاط الضغف والقوة، وفي هذه الحالة فإنَّ التّفكيك أداة تحليلية تُستخدم في اكتشاف البنية الكامنة لأي نظام فكري أو فلسفى، ولا تحمل أي مضمون إيديولوجي" (المسيري، ٢٠٠٢، ص ١٦١-١٦٢).  
الثاني: استعمالها بوصفها منهجاً، وهي بهذا الإستعمال تُعد أحد مناهج النّقد الأدبي الذي ينحو إلى القول باستحالة الوصول إلى فهم كامل أو متماسك للنص أيًّا كان، وهي فلسفة تهاجم فكرة الأساس وترفض المرجعيَّة الفكرية، وكذلك ترفض وجود الحقائق المطلقة، بل ترى أنَّ كلَّ الحقائق نسبية (المسيري، ٢٠٠٢، ص ١٦١).

وهذا التَّفارق بين الإستعمالين يُظهر أنَّ الإستعمال الثاني هو ما يفرض الانتقائية والتحيز عند تطبيق هذا المنهج على آيات القرآن الكريم.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التَّفارق بين المدرسة التَّفكيكية الإيرانية التي وضع أُسس قواعدها المرزا محمد مهدي الأصفهاني (ت ١٣٦٥هـ) إلى أنَّ نضجت أصولها فيما قدَّمه محمد رضا حكيمي، إذ تدعو هذه المدرسة إلى ضرورة التَّفكيك بين مسالك الفكر الإنساني (المسالك القرآني، المسالك العرفاني، المسالك الفلسفى)، كما وتهدف أيضًا إلى ضرورة فهم المعارف القرآنية فهمًا خالصًا بعيدًا عن عملية التأويل والمزج بينها وبين الأفكار والمذاهب والنَّيَّح، وكلَّ محاولات التَّفسير بالرأي والتحميم والإسقاط (حكيمي، ٢٠٠٠، ص ١٣). وهي تختلف في أُسسها ومعالمها عن المنهج التَّفكيكى الغربي، الذى اعتمدَه الحداثيون المسلمين في دراستهم للقرآن الكريم.





وتعود جذور نشأة منهج التّفكيك إلى الفلسوف الفرنسي (جاك دريدا) وذلك في نهاية السُّتينيات من القرن الماضي، حيث أطلقَ هذا المصطلح على القراءة النّقدية التي قرأ بها الفكر الغربي، وكان الهدف الذي يسعى إليه دريداً من إعمال هذا المنهج هو "خلخلة الفكر الفلسفى الغربى من داخله ونزع الأفكار والقيم من ثباتها ورسوخها، وهو ما يُسميه بـ(التمرکز العقلي) أو(الحضور الميتافيزيقي) والوصول إلى تقويض الفلسفة الغربية بتعريف ركائزها وكشف تنافضاتها" (العامر، ٢٧٦).

ويتلخص منهج (دریدا) التّفكيكى "بأنَّه قراءة مزدوجة تسعى إلى دراسة النَّص- مهما كان- دراسة تقليدية لإثبات معانٍه الصريحة، ثمَّ تسعى إلى تقويض ما تصل إليه مِنْ نتائج في قراءة مُعاكسة، تعتمد على ما ينطوي عليه النَّص مِنْ معانٍ تتناقض مع ما يُصرّح به، وتهدف هذه القراءة مِنْ هذه الممارسة إلى إيجاد شرخ بينَ ما يُصرح به النَّص وما يُخفيه" (الرولي والبازعى، ٢٠٠٢م، ص ٨) (الطعن، ١٥٥، ص ٦٩٢) (السيف، ١٥٥، ص ١٣٩).

وقد انخرط في تطبيق هذا المنهج على النَّص القرآني الكثير مِنْ المُفكرين العرب إذ شغلَ حيزاً واسعاً مِنْ كتاباتهم، إذ يقول أركون: "القرآن نَص مفتوح على جميع المعاني، ولا يمكن لأى تفسير أو تأويل أنْ يُغلقه أو يستنفذه بشكٍلٍ نهائِي" (أركون، ١٩٩٦م، ص ١٤٥)، فهو يرى أنَّ القرآن: "عبارة عن مجموعة مِن الدِّلالات والمعاني المقترحة على كُلِّ البشر" (أركون، ١٩٩٦م، ص ١٣٩). ويقول علي حرب- وهو أشهر مُفكري العرب الذين طبقوا هذا المنهج في تفسير القرآن الكريم- "إني أقرأ النَّص الآن بحسب استراتيجية مُتَّلِّنة، يتداخل فيها التَّفسير، والتَّأويل، والتَّفكيك" (حرب، ٢٠٠٧م، ص ٩). فالتأفسير مِنْ وجهة نظره يقوم على الكشف عن مُراد المؤلف ودلالة النَّص، ولهذا هو- أي التَّفسير- لا يعطي الأولوية للمعنى على النَّص، والتَّأويل هو صرف اللُّفظ إلى معنى يَحتمله، إذْ هو\_ التَّأويل\_ يقوم على الإعتراف بأهميَّة اللُّفظ ودوره في إنتاج المعنى، أمَّا التَّفكيك فإنه يقطع الصِّلة نهائِياً بينَ المؤلف ومُراده. إنَّه لا يلتفت إلى المعنى واحتمالاته ولا إلى القول وطروحاته، وإنَّما يهتم بما لا يقوله الخطاب أي مما يستبعده أو يتناساه أو يُهمشه (حرب، الممنوع والممتنع، ١٩٩٥م، ص ٨١).





العدد:  
٢٠٢٥١٤٤٦



أمّا نصر حامد أبو زيد، فهو يُحاول بكل قوّة أنْ يُفرّغ النّص الشرعي مِنْ كُلّ معنى ثابت أو دلالة ثابتة، ليتوصل إلى أنَّ الرسول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) نفسه لا يستطيع أن يصل إلى تحديد معنى النّص، إذ يقول: "إِنَّ فِيهِمُ النَّبِيُّ" (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) للنّص يُمثلُ أعلى مراحل حركة النّص في تفاصيله مع العقل البشري، ولا إلتفات لمزاعم الخطاب الديني بمطابقة فهم الرسول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) للدلالة الذاتية على فرض وجود مثل هذه الدلالة" (أبو زيد، نقد الخطاب الديني، ١٩٩٤م، ص ١٢٦).

ممّا سبق يُظهر أنَّه عند تطبيق هذه المناهج على النّص القرآني، يُصبح النّص خاصِّيًّا لتغييرات الزمان والمكان -بحسب الهرمنيوطيقا- فلا وجود لحكم ثابت بعد ذلك، وكذلك تفقد هدفية التَّفسير، وهي البحث عن مُراد الله، وإذ ينصب التركيز على فهم القارئ للنّص، فيفقد النّص -على وفق التَّفكيكية- المعنى الحقيقى واليقينى، فلا اعتبار لحقيقة جوهريّة ثابتة، وإنّما يكون النّص محلًا للخطأ والصواب، وبالنتيجة وفي ضوء هذه المناهج، لا يبقى معنى للتشريعات الإلهية أو المُرتكزات العقائدية.

فيما يلي سُيُلاحظ البحث أثر تطبيق هذه المناهج على المستويين العقائدي والتشرعي:

### أولاً: المسائل العقائدية

مِنَ الآثار الخطيرة للتعامل الحداثي مع المفاهيم العقائدية أنَّ أدى إلى التشكيك بالحقائق الثابتة، والقول بنسبية الحقائق، فإنَّ الإنفتاء مِنْ نظريات الغرب أدى وبشكلٍ مباشر إلى زحمة المفاهيم الراسخة، وإلى سلب القدسية عن المفاهيم العقائدية على اعتبار عدم ثباتها، وأنها صالحة لفترة زمنية.

ومن النماذج التطبيقية في هذا المضمار:

#### ١- الإلهوية:

إنَّ التصور الذي يُعطيه الفكر الحداثي عن مفهوم الإلهوية، هو في الحقيقة تطبيق عملي لمبادئ الهرمنيوطيقا مِنْ حيث اعتمادها على الأئنة والواقع المعاش، ومن ثم تارikhية المفاهيم، وأنَّ التصورات عن الذات الإلهية لا نهائية يمكن الإضافة والتعديل عليها. وذلك حسب قول حسن حنفي: "الأسماء مفتوحة لكلِّ العصور وعلى كُلِّ الأجيال، ولكلِّ الطبقات الإجتماعية، طبقاً ل حاجات الناس





ومصالحهم، ما تحقق منها وما لم يتحقق بعد، فالله من أسمائه الحُرِّية، تعبرًا عن حاجاتنا إلى التحرُّر، وهو التقدُّم والعقل والطبيعة والإنسان والوحدة والتاريخ والمُساواة والعدالة، ما دام كُل لفظ يُعبر عن حاجة دفينة لجيلاً. الأسماء القديمة إنما تكشف عن الموقف الديني للعالم، أي: إغتراب الإنسان. إنما الأسماء التي يحتاجها جيلاً ويفرضها عليه واقعه وتحركه لصفة تقضي على الإغتراب الديني القديم" (حنفي، ٢٠٢٠م، ص ٥٠٨-٥٠٩). ويرى أيضًا أنَّ الأسماء "لا نهاية لها من حيث الإشتقاق اللغوي والقياس الشعوري والمعنى المجازي" (حنفي، ٢٠٢٠م، ص ٥٠٩).

إنما ما يراه نصر حامد أبو زيد بخصوص إصراره على ضرورة الإنقال من آلية القراءة الضيقَة إلى آلية التَّوسيع الدلالي فيما يخص الجانب العقائدي والتشريعي "فإنَّ النَّصوصات العقائديَّة مرتهنة بمستوى الوعي وبتطور مستوى المعرفة في كلِّ عصر" (أبو زيد، النص السلطة الحقيقة، ١٩٩٥م، ص ١٣٤). ونرى حسن حنفي ينتهي من مقولات المتكلمين-الأشاعرة والمُعتزلة- ما يستدل به حول تجاوزه الوجود الإلهي كـ(حقيقة) موضوعية إلى مجرد تصور ذهني، في موضع الشاهد والغائب، حيث يقول: "إنَّ الصفات في الإنسان على الحقيقة، وفي الله على المجاز.. وإثبات الصفات قائم على قياس الغائب على الشاهد، فالله هو الغائب والإنسان هو الشاهد" (حنفي، ٢٠٢٠م، ص ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٢).

مع أنَّ شعار الحداثي هو التَّخلِي عن كُل التراث؛ لأنَّه اخزال للظروف المحيطة؛ لذا كان هدف الحداثي استبدال هذه الأقوال بما يتناسب مع النَّظر الفكري والإجتماعي، ومع ذلك نجد حسن حنفي يخالف هذا الأساس بإستدئاته القول المُتقدِّم لضرورة أيدиولوجية، الغرض منها نصرة مُبتناه.

وبعد عرض التَّصور الحداثي حول الصِّفات الإلهية، تمتد تطاولاتهم لتصل إلى التوحيد، فهو من منظور حسن حنفي، لا يعود عن كونه مطلباً إنسانياً يُعبر عن شعور داخلي، وليس قضية خارجية، إذ يقول: "ليس وصفاً أو صفة أو معنى أو شيئاً، بل هو عملية.. التوحيد ليس مجرد لفظ أو صفة أو فكرة أو عقيدة، الوحدانية تجربة نفسانية إجتماعية وسياسية وتاريخية وفنية؛ أي تجربة إنسانية عامة" (حنفي، ٢٠٢٠م، ص ٣٠٠-٣٠٥).





العدد:  
٢٠  
٢٠١٤٤٦



رقة  
بـ  
عمران، آدـ.  
رؤوف  
أحمد محمد الشمري

**٢- النبوة:**  
بعد التصورات التي أطلقها الحداثيون لنفي حقيقة الوجود الإلهي وحصرها بالتصور الذهني، وأنها في حالة تغيير وتطور، كذا الأمر في قضية النبوة، التي هي حلقة الوصل بين الله والناس، ولا يمكن التغاضي عن حقيقة إستفادة الحداثيون من الخطابات الإستشرافية في هذا الشأن، فكما ركزت الخطابات الإستشرافية على نفي أي علاقة بين النبوة بأي جهة ما ورائية غيبية (نولدكه، ٢٠٠٠م، ص ٢٣). فنرى عبد المجيد الشرفي عندما أراد أن يحدد مفهوم النبوة قال: "إنه من أعنوس ما يتصل به الباحث، نظراً إلى أنه معنى متغير بتغير الأديان والثقافات وحتى الأزمنة" (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ٢٠٠٨م، ص ١٦).

وعلى إثر هذه المُنطلقات يُحاول أركون أن يستعين بالتحليل التاريخي والإنتربولجي<sup>(٣)</sup> في معرفة مفهوم النبوة، فيقول: "يجب أن نفهم الوظيفة النبوية بصفتها إنتاج الرجال العظام"- على حد تعبير عالم الإنتربيولوجي الفرنسي موريس- كما ويمكن اعتبارها بمثابة إنبات للأبطال الحضاريين داخل فئات إجتماعية معينة، ولكن الفرق بين(النبي) وبين هؤلاء الأبطال الحضاريين، هو أنه \_النبي\_ يستخدم أدوات ثقافية مختلفة، ويحرك النوايا النفسية بشكل متميز، بمعنى أنه يعتمد على الظاهرة المعقّدة للوحي، ويحرك في قومه الأمل التبشيري بالخلاص" (أركون، فيصل التفرقة إلى فصل المقال، ١٩٩٥م، ص ٦١).

يُحاول أركون أن يُغير مفهوم النبوة من رسالة إلهية مقدّسة إلى عملية إجتماعية يصنعها المجتمع نفسه، كما وأن المجتمعات بفضل التطور والحركة المستمرة تستطيع أن تستغني عن هذه الوظيفة، حيث يقول: "إن الوظيفة النبوية لا يمكن أن تُمارس دورها إلا في بيئه معرفية ومؤسسية تُفضل الأسطورة على التاريخ، والروحي على الزمني، والعجيب الخارق على العقلي" (أركون، فيصل التفرقة إلى فصل المقال، ١٩٩٥م، ص ٦٤).

(٣) هو مصطلح أغربي يتكون من جزئين (Anthrop) يقصد به (الإنسان) والآخر (Logo) يقصد به (علم)، أي هو علم يبحث في الإنسان ويتطرق لجوانبه المختلفة ليفهمه في حاضره ومستقبله وماضيه، ويفقسم هذا العلم لأقسام رئيسية حسب اختلاف الطبيعة البحثية والتخصص.





فالخطابات الحداثية حاولت إعطاء طابع التاريخية للنبوة، واتّخذت مِنْ خاتمية النبوة دليلاً، حيث يقول عبد المجيد الشرفي: "إنَّ هذا الختم يضع حدًا نهائياً لضرورة إعتماد الإنسان على مصدر في المعرفة وعلى معيار في السلوك مُستمدِّين مِنْ غير مؤهلاته الذاتية.. إنَّ تدشين لمرحلة جديدة في التاريخ، لا يحتاج فيها إنسان قدْ بلغ سنَ الرُّشد إلى مِنْ يقوده وإلى مِنْ يتَكَلَّ عليه في كُلِّ صغيرة وكبيرة" (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ٢٠٠٨م، ص ٩١)، فهو يزعم أنَّ العقل البشري مع التَّطوير يُصبح قادرًا على أداء مهام النبوة، والعقول يحل محل (النبي)، فالنبوة مِنْ المُنظَرُ الحداثي هي تحقيق لغاية الوحي المرحلية، ولا تُمثل أي إمتداد، حيث يقرَّ حسن حنفي هذا المعنى بقوله: "أدوا أدوارهم في التاريخ، وتحققت غاية الوحي المرحلية، وهم كذلك تاريخيًّا، ولكن بطبيعة الحال، لا يظهرون اليوم كالأئمَّاء والرسُّل مِنْ جديد، فقد تطور الزمان وتحققت الغاية، واكتملت النبوة وأصبح العقل قادرًا على التمييز بين الحسن والقبح، والإرادة الحُرّة قادرة على الإختيار" (حنفي، ٢٠٢٠م، ص ١١٠).

### ٣- الوحي:

حاول الحداثيون التقليل مِنْ شأن الوحي أو إنكاره بطرق غير مباشرة، مِنْ خلال إنتقامهم للنصوص الدينية لتبرير موقفهم (ضاهر، ١٩٩٨م، ص ٨٩٩). في هذا المِضمون يرى أركون أنَّ هناك روًتين حول ظاهرة الوحي إحداها الرؤية المُتعارفة التي عبر عنها أركون بـ"الدوغمائية المغلقة"، ورؤية جديدة تبنَّاها هو، دعا مِنْ خلالها إلى الخروج عنْ أسر السياج الدوغمائي المغلق عنْ طريق إجراء زحزحات منهجية على الفكر الديني، يقصد بها: زحزة يتجاوز بها التَّصور التقليدي الذي قدَّمه الأنظمة اللاهوتية، إلى فهم أكثر محسوسية (أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ٢٠٠٥م، ص ٧٦-٨٠). وينُقدم مُترجم الكتاب توضيحاً لعمل أركون، إذ يلخص عمله بـأولاً: التفكيك المفهوم التقليدي للوحي، ثانياً: تقييم هذا المفهوم وبلوحة فهم آخر جديد له. وعملية التفكيك هي ما يدعوه بالأسْكلة: أي جعل المفهوم إشكالاً بعد أنْ كانَ يفرض نفسه علينا كشيء بدائي غير قابل للنقاش (أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ٢٠٠٥م، ص ١٧). وللوصول إلى الزحزة التي قصدها أركون، لا بدَّ أنْ يمرُّ بمراحله





سلب القداسة عن النص القرآني. وقد تَمَ مُحاولته تلك مِنْ خِلال إِسْتِبدال مُصطلح(الوحي) (بالخطاب النبوي)، هُنا يُعلق مُترجم الكتاب: بأنَّ مُصطلح(الخطاب النبوي) كان قد تبلور إِنْطَلَاقًا من التحليل الألسُنِي والسيمائي الصرف للخطاب الديني، ويُضيّف: أنَّ هذا التمييز يُتيح لنا أن نتجاوز معرفياً الآراء اللاهوتية الشائعة عن مفهوم الوحي (أركون، القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، ٢٠٠٥م، ص ٧٨).

وعلى حَدِّ قول حنفي فإنَّ الوحي بالعلم الإلهي كانَ بالمعنى وليس باللفظ (حنفي، من النقل إلى العقل، ٢٠١٣م، ص ٧٢-٧٣)، ما يستلزم القول بأنَّ الكلام الإلهي محفوظ في المعنى فقط، ولللفظ مِنْ إِنشاء النبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، بينما شَبَّهَ أبو زيد فقد ظاهرة الوحي بظاهرة إِتصال الشُّعراء والكهان بالجن، في يقول: "البشر القادرين على الإِتصال بالجن لابد أن يتمتعوا بصفاتٍ خاصة، تؤهلهم للتواصل مع هذه المرتبة الوجودية المختلفة" (أبو زيد، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، ٢٠١٤م، ص ٣٣).

## ٢- المسائل الفقهية:

وقف الحداثيون متأثرين بمُقرارات غربية مُنادين بالتجدد والتغيير مِنْ خِلال تطبيق المنهاج والنظريات الغربية الحديثة في فهم القرآن، فأسفر عن ذلك عدم إحترامهم للقرآن الكريم ونزع القداسة عنه فأصبحي مِنْ منظورهم كسائر النصوص العادية.

وإنَّ الناظر في أقوال الحداثيين يرى بوضوح جنوحهم إلى الإِسلامخ عن الموضوعية والدعوة إلى الإنفلات والفوضى في فهم النص القرآني، يقول أبو زيد: "إذا كانت اللغة تتتطور بتطور حركة المجتمع والثقافة فتضيع مفاهيم جديدة، أو تتطور دلالات ألفاظها للتعبير عن علاقات أكثر تطوراً، فمن الضروري أن يعاد فهم النصوص وتؤولها بنفي المفاهيم التاريخية والإجتماعية، وإحلال المفاهيم المعاصرة، والأكثر إنسانية وإنقدماً" (أبو زيد، نقد الخطاب الديني، ١٩٩٤م، ص ١٩٩٤). ويُعلق في موضع آخر بأنه لا توجد عناصر جوهرية ثابتة في النصوص (أبو زيد، نقد الخطاب الديني، ١٩٩٤م، ص ١١٨). وأهم ما نادوا به هو مساواة القرآن مع سائر النصوص، حيث يُصرح أركون: "لابد من النظر إلى القرآن دون أن نعتبر





أنه كلام آتٍ مِنْ فوق، وإنما على أنه حدث واقعي، تماماً كواقع الفيزاء والبيولوجيا التي يتكلم عنها العلماء" (أركون، تاريخية الفكر العربي، ١٩٩٦م، ص ٢٨٤).

وعلى إثر ذلك يرى الحداثيون، أنَّ النَّصُ الشرعي يخاطب الإنسان خطاباً مُباشراً بصفة فردية، ويحمله مسؤولية قراءته ونتائجها بصفة فردية أيضاً؛ ولهذا فإنَّه مِنْ حقِ الفرد أنْ تكون له قراءته الخاصة لهذا النَّصُ، وينتهي فيها إلى ما يرتضيه مِنْ مدلول بحرية مطلقة لا يحتمل فيها إلَّا إلى ضميره، خاصة وأنَّ هذا النَّصُ مفتوح على احتمالات مِنَ المعاني غير المُتناهية، ومنْ ثُمَّ فإنَّه لا حقَّ لأحدٍ أنْ يعيَّب على الآخر قراءته لهذا النَّصُ" (النجار، ٢٠٠٦م، ص ٢١٢).

ومن النماذج التطبيقية في هذا المِضمار:

١- مزاعم الحداثيين حول الزكاة: ففي قوله تعالى: «خُذْ مِنْ أموالهم صدقةً طهُرُّهم وَتُزكِّيَّهم بها وصلَّى عليهم إِنَّ صلواتك سكن لهم والله سمِيعٌ عَلَيْهِمْ» (سورة التوبة: ١٠٣)، يتجرأ العشماوي على القول بأنَّ الزكاة فريضة خاصة بالنبيٍّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، فإنَّها كانت تُدفع إليه بصفته نبِيًّا مقابل صلاته للناس. وبهذا النحو قال العشماوي: "لقد كُنا نعتقد ما يعتقد الناس كافة أنَّ الزكاة هي الصدقة، غير أنَّه تبيئ لنا أنَّ الزكاة غير الصدقة. فالزكاة إختيارية للناس، أمَّا الصدقة (التي سُميَت زكاة فيما بعد) فقد كانت تُدفع إلى النبيٍّ بصفة النبوة لا بصفة الحكم" (العشماوي، ١٩٩٦م، ص ٨). واستدَّل العشماوي، على أنَّ الصدقة واجبٌ دينيٌّ اختصَّ أداؤه إلى النبيٍّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) بدلالة نُص الآية: {وَصلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} إنَّ صلواتك سكن لهم و بهذا صار أداء الصدقة إلى النبيٍّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فرضاً على المسلمين، إلى جانب أنَّه يخوَّل للمتصدق التمتع بصلة النبيٍّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) و تركيته له. وما حَدَثَ بعد وفاة الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) ومُبايعة أبي بكر للخلافة، حدثت حروب عدَّة، منها حروب الصدقة لِمَنْ إمتنَعَ مِنَ القبائل عن آداء الصدقة إلى الخليفة الجديد. وقد فسرَ رجال هؤلاء القبائل الآية القرآنية بأنَّها بصرىح ألفاظها وواضح نصَّها، حُكْمٌ خاصٌ بالنبيٍّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) يرتفع بوفاته. فهُمْ كانوا يدفعون الصدقة إلى النبيٍّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) إلتزاماً بنَصِّ دينيٍّ مقابل صلاتِه عليهم. وبوفاته (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لم تُعد هناك أي صلاة عليهم أو





تزنكيَّة مِنْهُ. وبذلك يكون الإلتزام قد سقط والواجب قد انحسَر دونهم، وبقي عليهم إخراج الزكاة -طوعاً أو اختياراً- إلى الفقراء والمساكين وفاءً لأمر الله بالزكاة التي تختلف عن الصدقة (العشماوي، الخلافة الإسلامية، ١٩٩٢م، ص ٦٠١).

ومع أسف شديد كانت مظاهر الانتقائية التي مارسها المسلمون الأوائل في قوله تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَلِمَوْلَفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ» (سورة التوبة: ٦٠)، عُذْرًا مُستساغًا تحتَ متناولِ الحداثيين، ففي هذا الخصوص إستغلَ الحداثيون موقف عمر بن الخطاب في إجتهاده بخصوص أمر الصدقات- وهذا ما تمَّ طرحه في المباحث السابقة-. وقدَّ إعتمادًأ أبو زيد على هذا الإجتهاد إعتمادًا بالغاً بَرِّ مِنْ خِلاله مواقفه التي توصلَ إليها، إذ يقول: "ونرجع إلى موقف عمر بن الخطاب مِنْ نَصِّ المؤلفة قلوبهم؛ فلو تعامل مع النَّصِّ تعاملًا حرفيًّا ولو لم يستطعْ أَنْ يصْفعَه في سياقهِ، لَمَّا استطاعْ أَنْ يكشفَ عِلْتَهُ التي إذا انتفتَ إنتفَى الْحُكْمُ، والذي هو هنا إعطاء المؤلفة قلوبهم نصبيهم من الصدقات مُقرًّا لهم بالنَّصِّ؛ إذْنُ عمر بن الخطاب لَمْ يتعامل مع النَّصِّ كسلطة دائمة عندما وضَعَهُ في سياقهِ" (أبو زيد، مفهوم النَّصِّ دراسة في علوم القرآن، ٢٠١٤م، ص ١٤٠)، وقد استغلَ هذا الإجتهاد الانتقائي غير واحدٍ مِنَ الحداثيين (تيزيني، ١٩٩٧م، ص ٣٧٦، ٣٧٥، ٢١٩) (القمي، ١٩٩٩م، ص ٢١٥) (فودة، ١٩٨٨م، ص ٤٥-٤٦) (أمين، ١٩٩٢م، ص ٢٧) (بلعيد، ص ٣٠٩، ٤٧، ٢٧) (عبد الرحمن، ١٩٩٣م، ص ٥٢).

#### المُناقشة:

يُمْكِن رد إدعاء العشماوي القائل بالإختيار في حُكم الزكاة، مِنْ حيث ملاحظة الأمر الإلهي الصريح بأخذ الزكاة، ومن خلال العُرُوج على كُتب الأصول لَفَهِمْ أوسع حول دلالة "الأمر"، نستخلص أنَّ (الأمر) إذا كانَ سعيًا بواسطة تكليف الغير فهو طلب تشريعي، وكذا هو طلبُ (مولوي) إذا كانَ مِنَ العالِي إلى الدَّانِي-وكلاهما ينطبقان على الآية الكريمة-. وقد ذُكر لمادة (الأمر) معانٍ عدَّة، فقيلَ أنَّها تُدلُّ على الوجوب، وقيلَ أنَّها تُدلُّ على الوجوب والإستحباب.. غير أنَّ الصحيح أنَّها تُدلُّ على الطلب الوجوبي، بدليل قوله تعالى: «فَلِيَحْذِرَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن





تُصيّبهم فتنَةٌ أو يُصيّبهم عذابُ الْأَلِيمِ» (سورة النور: ٦٣)، فاستعملَ الْأَمْرُ هُنَا مُطلقاً، ولم يُقيِدُ بالأمر الإستحبابي، لِمَا وقَعَ مُطلقاً وقَعَ موضوحاً للحذر مِنَ الْعِقَابِ، فيقول المولى: الذين يُخالفون الْأَمْرَ فليحذروا الْعِقَابِ، والْحذر يقتضي وجود عِقَابٍ مُعِينٍ، ولا يكون العِقَاب إلَّا على الْأَمْرِ الوجوبي دون الإستحبابي؛ وذلك لكون الطلب الإستحبابي ليس إلزامياً (الرافعي، محاضرات في أصول الفقه، ٢٠٠٧م، ص ١٧٧-١٧٩).

وبنظرةٍ فاحِصةٍ في الآيتين، يُطْهِرُ الْأَمْرُ الْإِلَهِيُّ صريحًا بالإلزام في قوله «خُذْ»، وفي ذيل الآية الأخرى «فِرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»، إِشارةٌ إلى كون الزَّكَاةِ واجِبةٌ مُشرعةٌ عَلَى الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ، لا تقبل تغيير المُغَيَّرِ كَمَا وَأَنَّهَا تَحْمَلُ إِشارةً إلى أَنَّ تَقْسِيمَهَا إِلَى الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَّةِ أَمْرٌ مَفْرُوضٌ مِنَ اللَّهِ لَا يَتَعَدَّ عَنْهُ عَلَى خِلَافِ مَا كَانَ يَطْمَعُ فِيهِ الْمُنَافِقُونَ» (الطباطبائي، ص ٣١٢). مَمَّا سَبَقَ يَثْبِتُ بُطْلَانَ مُدَعَّى العَشْمَاوِيِّ بِأَنَّ حُكْمَ الزَّكَاةِ إِخْتِيَارِيٌّ وَلَيْسَ فَرْضًا إِلَزَامِيًّا.

أمَّا ما يخص الإدعاء الآخر بِأَنَّ الزَّكَاةَ فَرْضٌ خاصٌ يُدْفَعُ لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) مُقَابِل صَلَاتِهِ عَلَيْهِمْ، يَنْتَهِي بِوَفَاءِ الرَّسُولِ. يُظْهِرُ وَهُمْ الْقَاتِلُونَ وَخَلَطُوهُ فِي تَحْدِيدِ عِلْلَةِ تَشْرِيعِ الزَّكَاةِ، فَهُوَ جَعَلَ عِلْلَةَ صَلَاتِهِ الْنَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، لِكُنْ بِالْتَّعْمِقِ فِي مُنْطَوِقِ الآيَةِ: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظَهِّرُهُمْ وَتُنَزِّكُهُمْ» يَظْهِرُ أَنَّ عِلْلَةَ التَّشْرِيعِ وَجُوهرُهُ هُوَ التَّطَهِيرُ وَالتَّرْكِيَّةُ، أمَّا الْأَمْرُ الْإِلَهِيُّ الْآخَرُ لِنَبِيِّ الْأَكْرَمِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) «وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلواتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ» كَانَتْ عِلْلَتِهِ التَّشْجِيعُ وَالتَّحْفيزُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي أَوَّلِ تَشْرِيعٍ أَدَاءُهُ هَذَا الْفَرْضِ.

ولا يَظْهِرُ لِلباحثِ أَيَّةٌ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الزَّكَاةِ يَنْتَفِعُ بِإِنْتِفَاءِ أَمْرِ الرَّسُولِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ -فَهُمْ أَمْرَانِ لُكْلِ مِنْهُمَا عِلْلَتِهِ، وَإِنْ إِلْتِقَايَا فِي إِتَّمَانِ الْحُكْمِ- وَمَا يُقوِيُّ هَذَا الإِسْتِنْتَاجُ السِّيَاقِ الْقَرَآنِيُّ لِلآيَاتِ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبِلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتَ وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ» (سُورَةُ التَّوْبَةِ: ٤٠)، وَقَوْلِهِ: «فَسِيرِي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ» (سُورَةُ التَّوْبَةِ: ٤١)، تُظْهِرُ الْآيَاتُ مُجَمَّعَةً دِيمُومَةً الْحُكْمِ وَإِنْ انْقَطَعَتْ صَلَاةُ الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ). فَقَوْلُهُ «وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتَ» «لَا شَكَّ فِي أَنَّ الَّذِي يَأْخُذُ الزَّكَاةَ هُوَ النَّبِيُّ» (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَوَ الإِمامُ الْمَعْصُومُ أَوْ قَائِدُهُمْ.. وَلَكِنْ فِي كُلِّ هَذِهِ





العدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠١٤/٥/٢٣

رَبِّ الْعَالَمِينَ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
أَدَبُ رُوْفُ أَمَدْ مُحَمَّدِ الشَّمْرِي

الأحوال فإنَّ الأخذ ظاهراً بأيديهم ولكنَّ الأخذ المعنوي هو لِللهِ" (الشيرازي، ٢٠١٣م، ص ٢٠٣). والزَّكَاة عملٌ من الأعمال المُكْلَف بها العِباد، وهي داخلة ضمن ما سيراه الله ورسوله والمؤمنون.

بالنتيجة: إنَّ الْأَخْذ الْحَقِيقِي لِلرِّزْكَة هو اللَّهُ سُبْحَانَهُ - وَإِنْ احْتَلَفَ الْأَيْدِي المَادِيَّة.

**٢- مِنَاعِمُ الْحَدَائِيْنَ حَوْلَ الصَّوْم:** وَرَدَتْ آيَاتٌ تُشَرِّعُ الصَّيَامَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى النَّحوِ التَّالِيِّ:

قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبُ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ كَمَا كُتُبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِعِلْمِكُمْ تَتَقَوَّنُ..» (سورة البقرة: ١٨٣-١٨٥)، مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ تَشَرِّعُ الصَّيَامَ بِالإِضَافَةِ إِلَى بَيَانِ السُّنْنَةِ الْمُطَهَّرَةِ. إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الْمُجِيدَ الشَّرْفِيَّ إِذَنَ: "أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ مِمَّا حَثَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ بِصَيْغٍ مُخْتَلِفَةٍ: «كُتُبُ عَلَيْكُمُ الصَّيَامُ»، «وَأَنَّ تَصُومُوا خَيْرًا لَكُمْ»، «فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيُصُمِّمْهُ»، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَ الْبَابَ مَفْتُوحًا لِعدَمِ صَوْمِهِ وَالْتَّعْوِيْضُ عَنِ هَذَا الصَّوْمِ بِإِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ، فَلَمْ يَتَمْ تَأْوِيلُ الْآيَاتِ الْمُتَعْلِقَةُ بِهِ، وَخَاصَّةً قَوْلُهُ: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَدِيَةُ طَعَامِ مَسَاكِينٍ»، وَقَوْلُهُ: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» فِي إِتْجَاهِ رَفْضِ إِمْكَانِيَّةِ التَّعْوِيْضِ عَنِ الصَّوْمِ بِالْإِطْعَامِ إِلَّا بَعْدَ وَفَاتَ الرَّسُولُ. بَيْنَمَا كَانَ مَقْبُولاً فِي حَيَاتِهِ، وَلَكِنَّ الْمُسْلِمِينَ الْمُعَاصرِينَ يَتَرَجَّحُونَ مِنَ التَّعَالِمِ الْمُبَاشِرِ مَعَ النَّصِّ الْقَرَآنِيِّ، وَمَا زَالُوا يَقْرُؤُونَهُ مِنْ خِلَالِ إِنْتَاجِ الْفُقَهَاءِ الْمُفَسِّرِينَ فِي الْعَصُورِ الْخَوَالِيِّ (الْشَّرْفِيُّ، الْإِسْلَامُ بَيْنَ الرِّسَالَةِ وَالْتَّارِيخِ، ٢٠٠٨م، ص ٦٤).

ويزعم عبد المجيد الشرفي: "أَنَّ التَّخِيَّرَ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ مَعَ الْإِطْعَامِ كَانَ قَائِمًا طِيلَةً عَهْدِ التُّبُّوَةِ، وَلَمْ يُعْتَدْ مِنْسُوْخًا أَوْ تَنَاؤلُ الْعِبَارَةِ الْخَاصَّةِ بِهِ فِي إِتْجَاهِ تَخصِيصِهِ إِلَّا بَعْدَ جَمْعِ الْقُرْآنِ فِي الْمُصَحَّفِ الْعُثْمَانِيِّ، وَفِي نِطَاقِ تَوْحِيدِ مَظَاهِرِ الْعِبَادَةِ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الْأَجْيَالُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْأُولَى، وَلَا سِيمَّا بَعْدَ فِتْنَةِ الْكُبْرَى، وَمَا نَشَأَ عَنْهَا مِنْ إِهْتِزاْزِ الْأَمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي أَعْمَاقِهَا، وَبَعْدَ دُخُولِ الْعَدِيدِ مِنَ الْعَنَادِرِ وَالْأَجْنَاسِ فِي الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ" (الْشَّرْفِيُّ، لِبَنَاتُ فِي الْمَنْهَاجِ وَتَطْبِيقِهِ، ٢٠١٣م، ص ٢٢٣). إِذْ يَرِي أَنَّ تُشَرِّعَ الصَّوْمَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْيَوْمِ إِنَّمَا كَانَ سَبَبَ الظَّرُوفِ الْسِّيَاسِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ الْمُحِيطَةِ، وَمَا يَلْتَزِمُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمِ إِنَّمَا هُوَ إِلْتَزَامٌ بِآرَاءِ



الفقهاء وليس النَّص، لذا يرى أنَّ مسؤولية المُسلم هي التي تفرض عليه عدم الإلتزام بها (الشرفي ، آليات في المنهج وتطبيقه، ١٣٠م، ص ٢٢٥).

**مِمَّا تقدَّمْ نحنُ أمَّا إِشْكالٍ:**

الأول: إدعاء عبد المجيد أنَّ حُكم الصوم هو التخيير بين الصوم أو الإفطار مع الإطعام.

الثاني: الإدعاء بأنّ قوله تعالى: «وعلى الّذين يُطِيقُونَه فدِيَةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٌ» منسوبة بقوله تعالى: «فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيصُمِّهُ».

رفع التوهم الحاصل، يرى الباحث ضرورة تقديم الكلام حول حقيقة وقوع النسخ في الآية المُتقدمة؛ وذلك للتداخل بين الإشكالين، فالإشكال الأول قائم على توهم في أنَّ المراد مِنَ (الطاقة) السِّعة والقدرة على الفعل، وعلى إثره قيل بالتخير في حُكم الصوم، وفي ضوء هذا المعنى فَهُم البعض أَنَّ الآية منسوخة بقوله: «فمن شهد منكم الشَّهْر فليصُمْهُ». لكن "دعوى النسخ في هذه الآية الكريمة ثبتت لو كان المراد مِنَ (الطاقة) السِّعة والقدرة، فإنَّ مفاد الآية يُصبح: أَنَّ مَنْ يستطيع الصوم فله أَنْ لا يصوم ويعطى الفدية بدلاً عنه، فتكون منسوخة. لكنَّ المراد مِنَ (الطاقة): القدرة مع المشقة العظيمة. وحاصل المراد مِنَ الآية: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بعدَ أَنَّ أَوجَبَ الصوم وجوبًا تعينيَا في الآية السابقة، وأَسْقطَه عن المُسافِر والمريض، وأَوجَبَ عليهما عِدَّةٍ مِنْ أيامٍ أَخْرٍ بدلاً عنه، أراد أَنْ يُبيِّن حُكْمًا آخر لصنفٍ آخر مِنَ النَّاسِ، وهم الذين يجدونَ في الصوم مشقة عظيمة وجهاً بالغاً.. فأَسْقطَ عنهم وجوب الصوم آداءً وقضاءً، وأَوجَبَ عليهم الفدية» (الخوئي، ١٩٨١م، ص ٣٠٠). ومِمَّا يُعَضِّدُ هذا الرأي ما جاءَ في كُتب اللغة: أَنَّ مِنْ معاني (الطاقة) هو بلوغ أقصى غايتها، وهو إسم لمُقدار ما يُمْكِن أَنْ يفعَلُه بمشقةٍ منه (ابن منظور، ١٩٩٩م، ص ٢٢٥).

ولو سلّمنا مع القائل وقلنا أنَّ معنى(الطاقة) هي السِّعة، لكان لفظ الإطالة بمعنى إيجاد السِّعة في الشيء، إذن لا بدَّ أن يكون الشيء في نفسه مُضييًّا لتكون سِعته ناشئةٍ مِنْ قِبَلِ الفاعل، ولا يكون هذا إلَّا مع إعمال غَاية الجُهد (الخوئي، ١٩٨٥م، ص ٣٠).



٤٤٦  
٢٥/٥/٢٠٢٣  
العدد: ٥٠  
السنة: ٢٠





### ٣- مزاعم الحداثيين حول إرث المرأة:

حاولت نائلة في دراسة هذا السياق أن تقدم دراسة أحكام المواريث مُنذ نقطة تكوّنها، وتأثير ذلك على العرب قبل الإسلام، فتوصلت إلى أنَّ العرب قبل الإسلام كان لهم مرجعيات في تكون هذه الأحكام، الأولى: قامت على ما ورد منْ أحكام في الديانة اليهودية، والثانية: ما نشأ منْ أعراف الجاهلية. والمواريث في أحكام اليهود تقسم بين أصناف الأقارب بين مُستحق بالكلية، أي يرث ويورث ك(الأبناء)، وبين مورث ومحروم منِ الإرث ك(الأم والزوجة والخال)، ومنْ وارث غير الله لا يُورث ك(الابن) بالنسبة إلى أمه والزوج إلى زوجته. وتقارن نائلة طبيعة المجتمع الجاهلي قبل الإسلام فيما يخص الأحكام التي قررها اليهود، لترى مدى التأثير الحاصل، فتقول: إنَّ الواقع الغربي شهد نمطين أو سلوكين في تطبيق أحكام الإرث أحدهما تمثل بتأثر العرب بالإطار العام الذي نزلت فيه أحكام المواريث عند اليهود، وإنَّ كان مُطعماً بالنزعة الجاهلية، فكان الميراث حكراً على من يخلف الميت من ذوي قرابته من الرجال، والتي إصطلاح عليها المفسرون فيما بعد بـ(النسب)، أما الثانية فهي (العهد) ويكون بوجهين: الأول وهو الحلف، فإذا قال الرجل في الجاهلية لغيره: دمي دمك وهدمي هدمك، وترثني وأرثك.. فإذا تعاهدوا على هذا الوجه، فإيهما مات قبل صاحبه كان للحي ما إشترط من مال الميت، والثاني: التبني (الخوئي، ١٩٨١، ص ٢٠٦-٢١٠).

وبعد إستطلاع الباحثة وعرضها مراحل تكون أحكام المواريث، تشرع في عرض آيات المواريث «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين..» (سورة النساء: ١١) قوله: «ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد..» (سورة النساء: ١٢)، قوله: «يستفتونك قل الله يُفتיקم في الكلالة..» (سورة النساء: ١٧٦) وتبث في دلالاتها. واستنتجت نائلة بعد عرضها لنصوص المواريث نقاطاً عدة:

١- إنَّ الآيات (١٢) و(١٧٦) من سورة النساء لم تُنبهنا إلى وضع الأزواج والآباء، ويظل الإقرار مبنياً على الترجيح إن قصد النَّصْ فُقدانهم أو وجودهم. والأمر مماثل في الآية (١) من السورة نفسها، فالحُكم نزل في البنت أو البنتين إذا غاب الولد، وسكت النَّصْ عن الإشارة إلى وجود الأبوين مثلما أشار إليها في الحُكم الذي يليه





أو إلى الزوجة، وهذا يُفضي إلى إشكال: هل المُخاطب في الحكم الثاني الرجل أو المرأة.

٢- ترى أن الآية (١٢) و(١٧٦) قد تعارضت الأحكام بينهما في بيان حُكم الكَلَّالَة، فقد قسمت الآية (١٢) الميراث بالتساوي بين الأخ وأخته، بينما الآية (١٧٦) ت نحو في دلالاتها إلى التوسيع على الأخٍ من السدس إلى النصف إن كانت واحدة، وإلى الثلثين إن كانتا إثنتين (الراضوي، ٢٠٠٢م، ص ٢١٣-٢١٢).

وتضييف: "نرمي إلى بيان إتساع حدود الدلالة في لفظ الكلالة وإعتبار أن النص قد ينزل توضيحاً لمسألة خاصة وظرفٍ نسبيٍ، ويكون المسكون عنْه في النص أَمْرًا واضحًا بالنسبة إلى جماعة المؤمنين زمان النزول، غير أنَّه تحولَ عبر العصور وفارقَ مُناسبات نزوله، وتجرَّد عن طرقه فبداء (مُبهمًا) ونافر الواقع الجديد لغراوة أرضيته عنْه" (الراضوي، ٢٠٠٢م، ص ٢١٣). بعد إستعراض الباحثة لآراء المفسرين، ترى أنَّهم قسموا الآيات منها ما هو أصولًا في التشريع وأخرى نزلت تخصيصًا لما سبق نزوله، وأنَّ هذا التقسيم مكِّنهم من الخروج من مأزق النَّسْخ وَمِنْ مُعضلة إبطال عمل آية بفرض آية أخرى (الراضوي، ٢٠٠٢م، ص ٢٢٢).

#### المناقشة:

يَظْهُرُ مِمَّا تَقْدَمَ أَنَّ هُنَاكَ تَوْهِمًا فِي فَهْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُم لِذِكْرِ مِثْلِ حَظِّ الْأَثْنَيْنِ) وَقَوْلُهُ: «وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِذِكْرِ مِثْلِ حَظِّ الْأَثْنَيْنِ»، مِنْ حِيثِ إِدْعَاءِ الْبَاحِثَةِ التَّعَارُضَ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ. لَكِنْ كُلَّ آيَةٍ مِنَ الْآيَتَيْنِ تَتَنَاهُلُ نُوعًا مِنَ الْأَخْوَةِ وَالْأَخْوَاتِ، فِي الآيَةِ (١١) إِشَارَةٌ إِلَى حُكْمِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ الْوَرَثَةِ (وَهُمُ الْأَوْلَادُ وَالْأَبَاءُ وَالْأَمْهَاتُ)، وَالآيَةِ (١٧٦) ثَبِيبَةٌ فِي فَرَائِضِ الْكَلَّالَةِ مِنْ جِهَةِ الْأَبْوَيْنِ أَوِ الْأَبْ (الْطَّبَاطِبَائِيِّ، ص ١٣٢).

فِي الآيَةِ الْأُولَى تَخَصُّ الْأَخْوَةُ وَالْأَخْوَاتُ غَيْرُ الْأَشْقَاءِ، أَيِّ الَّذِينَ هُم مِنْ أُمٍّ وَاحِدَةٍ وَآبَاءٍ مُتَعَدِّدِينَ، أَمَا الآيَةُ الثَّانِيَةُ (١٧٦) فَهي تَتَنَاهُلُ إِلَى الْإِرْثِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَخْوَةِ الْأَشْقَاءِ، أَيِّ الَّذِينَ هُم مِنْ أُمٍّ وَاحِدَةٍ وَآبَ واحدَ، أَوْ مِنْ أَمْهَاتِ مُتَعَدِّدَاتِ وَآبَ واحدَ؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى شَخْصٍ بِالْوَاسْطَةِ يَتَعَيَّنُ إِرْثُهُ بِمَقْدَارِ مَا يَرِثُهُ الْوَاسْطَةُ مِنْ الشَّخْصِ الْمُتَوَفِّيِّ، فَالْأَخْوَةُ وَالْأَخْوَاتُ غَيْرُ الْأَشْقَاءِ يَرِثُونَ بِمَقْدَارِ حِصَّةِ أَمْهُمْ مِنَ الْإِرْثِ وَالَّتِي هِيَ التُّلُّ، وَلَمَا كَانَتِ الآيَةُ الثَّانِيَةُ عَشَرُ مِنْ سُورَةِ



النساء تتحدث عن حصة الثالث من الإرث للأخوة والأخوات، وتناول الآية الأخيرة حصة الثلاثين؛ لذا يتضح أنَّ الآية السابقة تخص الأخوة والأخوات غير الأشقاء، الذين يرتبطون بشخص المتوفي عن طريق الأب والأم معاً (الشيرازي، ٢٠١٣م، ص ٣٩٦-٣٩٨).

#### ٤- مزاعم الحداثيين حول حجاب المرأة:

جاء حكم الإسلام- القرآن والسنّة- واضحًا بشأن كيفية حِجاب المرأة، إلَّا أنَّه  
كان وما زال ميدانًا خصيًّا لحوارٍ وجداولٍ لا ينتهي، فعدَّه دُعاة تحرير المرأة عائِقاً  
لتقدمها ورمزاً لتخلُّفها مع هذا التطور الحضاري، لذا إدعى الحداثيون أنَّ تشريع  
الحِجاب جاء لحل وضع ساد المجتمع الإسلامي، تعرَّضت فيه النِّساء إلى الأذى  
وعلى وجه الخصوص زوجات الرسول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) ولأجل التمييز بين  
الحرائر والإماء؛ لذى يرى الحداثي أنَّ حُكْم تَشْرِيع الْحِجَاب وقتى يرتفع في الوقت  
الحالي بإرتفاع المُسبِّب، إذ يقول ميَّة الرَّحْبَي: "كان مجتمع ما قبل الإسلام تسوده  
الفوضى الإجتماعية جدًا بلغ أثراه إلى ظهور الإسلام وتعرض النِّساء للأذى وعلى  
وجه الخصوص نِسَاء النَّبِيِّ، فكان لا بُدَّ مِنْ إدخال أصول وعادات حضارية جديدة  
في مجتمع أختلطت فيه تقاليد البداوِة بالمدنية، فكان لا بُدَّ مِنْ وضع أُسس  
وقواعد جديدة لإقامة مجتمع جديد، تتعلق بالدخول للمنازل وغض البصر،  
ودعوة الرجال والنساء إلى الإحتشام وعدم مُبالغة المرأة في زينتها، والتستر بلباس  
يُميِّز الْحَرَّةَ مَنِ الْأَمَّة" (الرَّحْبَي، ١٤٢٠م، ص ١٥٩). وتستعرض الرَّحْبَي الآيات  
الواردة في الحِجاب في صور اربع: (الرَّحْبَي، ١٤٢٠م، ص ١٦٠-١٨٠)

الأول: حُكم تعلق بنساء النبيٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وحرمة بيته: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَّهُ» (سورة الأحزاب: ٥٣)، ثُلُق الرحيبي على أن السبب المباشر لنزول الآية، هو عدم مُراعاة خصوصية البيت النبوي، وعدم تقيد الناس بآداب تُراعي مشاعر وحرية الآخرين في بيوتهم، فالآية مِنْ وجهة نظرها لا تتحدث عن حُكم له علاقة بلباس المرأة المسلمة، بل الحُكم يتعلق بنساء النبيٍ تحديداً، الّا التي فرض عليهن أن يتّحجبن عن النّاس، بعد إلتحاح كبير مِنْ رجال الدّعوة الجديدة، وتستنتاج أنَّ الحِجاب





فريضة خاصة بنساء النبي فرض عليهن، حيث كان عالمة للمرأة على أنها من أمهات المؤمنين (الرجبي، ٢٠١٤م، ص ١٦٠).

الثاني: حكم وقت يتعلق بنساء النبي والنساء المسلمات: «يا أيها النبي قل لزواجهك وبناتك ونساء المؤمنين يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفَ فَلَا يُؤْذِنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا» (سورة الأحزاب: ٥٩)، ذكرت أن سبب النزول ما روتته عائشة من أن (سودة) خرجت بعد أن ضرب الحجاب حاجتها، فلما رآها عمر قال: يا سودة أما والله ما تخفين علينا، فأنا نظري كيف تخرجين.. فلما علم الرسول بالواقعة، قال: إذن لكن أن تخرجن لاحتاجتكم. وتسرد موقفا آخر لعمر بن الخطاب من أنه كان لو رأى أمّة مُحَجَّبة، ضربها بالدرة حتى يسقط الحجاب عن رأسها. مُستدلة بالحادثتين، على أن إرخاء الجلابيب لم يكن حكماً دينياً دائمًا، بقدر ما كان حكماً آنياً، الغرض منه تمييز الحرائر عن الإمام، فالحكم إذن وقتى أفرزه ظرف وقتى، ومع زوال ذلك الظرف يستوجب زوال الحكم (الرجبي، ٢٠١٤م، ص ١٧٤-١٧٠).

الثالث: حكم عام يتعلق بالإحتشام، قال تعالى: «وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فَرْوَجَهُنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلِيَضْرِبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ» (سورة النور: ٣١)، تحاول الرجبي في هذه الآية صرف معنى (الزينة) إلى معنى فضفاض - حتى يتسمى لها تقليل مقصود الآية بكل حرية - فتحكم بأن الآية فسرت بحسب ما أراد المجتمع الذكوري، وأن المسافة كلما ابتعدت بين علماء الدين والدعوة، كانوا يزدادون تشديدا في تلك المسألة، والعلماء خلطوا بين الحجاب وستر الجيوب، بينما مدلول الآية واضح وصريح بالدعوة إلى الإحتشام وإلا يظهرن زينتهن بقصد الغواية، أما إذا ظهرت الزينة دون قصد وإرادة للفتنة فذلك طبيعي ولا يُسيء إلى أحد (الرجبي، ٢٠١٤م، ص ١٧٤-١٨٠).

وهذه الإشارات والتكتنفات كانت قد سبق إليها العشماوي، إذ يقول: "إذا كانت القاعدة في علم أصول الفقه أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً، فإن وجد الحكم وجدت العلة، وإذا انتفت العلة انتفى-أي-ارتفاع الحكم-؛ إذا كانت القاعدة كذلك، فإن علة الحكم المذكور في الآية - وهو التمييز بين الحرائر والإماء - قد انتفى لعدم وجود إماء في العصر الحالي، ونتيجة لانتفاء علة الحكم فإن الحكم





العدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠١٤٢١

٢٠٢٥١٤٤٦

رقة عبى عن عمران، أ.د. رؤوف  
أحمد محمد الشمرى

نفسه ينتفي، فلا يكون واجب التطبيق شرعاً" (العشماوي، حقيقة الحجاب وحجية الحديث، ١٩٩٥م، ص ١٧) (أمين، ١٩٩٢م، ص ٨٦-٧٨) (الترازي، ١٤٢١هـ، ص ١٤١٥) (الثعالبي، ١٩٨٥م، ص ٢٣-٣٥) (الشرفي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ٢٠٠٨م، ص ١٠٨).

### المناقشة:

يتلخص الموقف الحدائي من حجاب المرأة وبالتالي:

**الأول-حكم الحجاب خاص بنساء النبي** (صلى الله عليه وآله وسلم)، استدعته ظروف خاصة، منها تعرض نسائه (صلى الله عليه وآله وسلم) للأذى.

**الثاني- قوله تعالى:** «يا أيها النبي قُل لآزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يُدنين عليهنَّ من جلابيبهن ذلك أدنى أن يُعرفن فلا يُؤذين وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا» القصد في الآية هو تغطية منطقة الصدر دون الإشارة إلى الإلزام بزي معين، وإن الحكم فيها وقتى، فرض لأجل التمييز بين الحرائر والإماء.

**الثالث- قوله تعالى:** «وَلَا يُدِينَ زَيْنَتْهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهُنَّ» حكم عام الغرض منه خلق جو من الإحتشام في المجتمع، والذي يمكن تحصيله بنشر الوعي والتحقيق، وليس من خلال فرض الحجاب على المرأة.

فيما يخص الأمر الأول: لابد من الالتفات إلى أن المراد من الحجاب في الآية (الأحزاب: ٥٣) ليس اللباس المفروض للمرأة المسلمة، بل حكم مضاف إلى نساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فضلاً عن اللباس الشرعي المفروض على عموم النساء المسلمات (الشيرازي، ١٣٢٩م، ص ١٣). والحجاب في اللغة: الستر، حجب الشيء، ستره يحجبه حجاباً، وقد احتجب وتحجب إذا إكتنَّ من وراء حجاب، والحاچب الباب، ومن قوله تعالى: «وَمَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ»، أي الحاجز (ابن منظور، ١٩٩٩م، ص ٥٠-٥١). وعلى هذا الأساس يمكن القول: "أنَّ كلمة حجاب ذات الدلالة الشرعية، هي أحد الفروض التي اختص بها الله أمهات المؤمنين، تشريفاً لهنَّ وتكريماً وبِرًا برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومُؤَدِّي هذه الفريضة أنه لا يجوز لأحد من المسلمين \_إلا المحرم\_ أن يُكلم أمهات المؤمنين أو يجلس إليهن إلا بساتر، وبذلك فالحجاب زائد على اللباس الشرعي، إذ كل واحدة من





أمهات المؤمنين مفروض عليها الحجاب إضافة إلى اللباس الشرعي" (زريق، ٢٠٠١، ص ١٧٥).

الأمر الثاني: تجدر الإشارة إلى أن العلة من تشريع الحجاب ليس لأجل التميز بين فئتين في المجتمع-الحرائر والإماء- وإنما جوهر الآية ومقصدها يُفضي إلى إلزام المرأة المسلمة \_سواء كانت حُرَّة أمَّة\_ بالحِجاب الشرعي، وعدم التشبه بالنساء الكافيات من غير المسلمين، وهذا النموذج الأخير ينطبق مصداقه في كُلِ زمان، فلا معنى لقول الحداثي بعد ذلك-منْ حيث أنَّ الواقع تُكرر نفسها- وانطلاقاً من القاعدة التفسيرية العامة القائلة بأنَّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ما يقضي حتماً بانطباق أحكام القرآن في كُلِ زمان ومكان. كما وأنَّ هدف القرآن الأكبر هو هداية الإنسان، ولا يتم ذلك إلا باتقاء الشرور، لا يكون ذلك إلا بتأديب النفس ولجمها عن المغريات والفتنة. وما يتعلّق بحديثنا في هذا المقام تظهر أهمية اللباس الشرعي للمرأة وغض البصر على حد سواء بين الرجل والمرأة.

الأمر الثالث: ما تمسّكت به ميَّة الرجبي من أنَّ لفظ(zizina) لا يُقصد به الأعضاء البشرية، وإنَّ ما قام به المفسرون هو تحويل في معنى المصطلح. هذا إدعاء باطل من قبلها بدليل: قوله «إلا ما ظهر منها»، فعلى حد قولها لو كانت الزينة المقصودة في الآية الكريمة هي وضع ما هو مُتعارف عليه اليوم من أدوات التبرج، لكن من الأولى أن تكون الجملة على النحو التالي: (ولا يتزين إلا بقدر بسيط)، أما قوله «إلا ما ظهر منها»، فيدل على أنَّ المقصود من الزينة هنا، هو موضع الزينة ومحلُّها بدلالة ثبوته وديمومته لذا قال تعالى إلا ما ظهر منها، لا الشيء الزائد والمُضاف.





العدد:  
٢٠١٤٦١-٢٥٣٥٢

السنة:

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤

٢٠١٤



## المصادر والمراجع

- ١- ابو القاسم الخوئي. (١٩٨١م). البيان في تفسير القرآن. فرودين.
- ٢- أبو عبد الله النيسابوري. (١٤٠٢م). المستدرك على الصحيحين. الرياض: دار الميامن.
- ٣- أبو عيسى محمد الترمذى. (١٤٢٠م). السنن. دار التأصيل.
- ٤- أبو محمد أحمد ابن أعثم. (بلا تاريخ). الفتوح. دار الأضواء.
- ٥- أحمد إدريس الطعان. (١٥٢٠م). العلمانيون والقرآن. الرياض: دار ابن حزم.
- ٦- أحمد بن حنبل. (١٣٢٠م). المسند. السعودية: دار السلام.
- ٧- اسماعيل بن عمر ابن كثير. (١٩٩٨م). البداية والنهاية. دار هجر.
- ٨- اسماعيل بن عمر ابن كثير. (٢٠٠٠م). تفسير القرآن العظيم. بيروت: دار ابن حزم.
- ٩- الصادق بلعيدي. (بلا تاريخ). القرآن والتشریع قراءة جديدة في آيات الأحكام. مركز النشر الجامعي.
- ١٠- بدر بن سليمان العامر. (بلا تاريخ). مناهج الإتجاه العقلي الغربي في العصر الحديث وأثرها على الإتجاه العقلي العربي في دراسة النصوص الشرعية.
- ١١- برهان زريق. (٢٠٠١م). المرأة في الإسلام قراءة معاصرة. دمشق: دار كنعان.
- ١٢- بن علي زيد. (بلا تاريخ). مسنن زيد بن علي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٣- ثيودور نولدكه. (٢٠٠٠م). تاريخ القرآن. دار نشر جورج ألمز.
- ١٤- جلال الدين السيوطي. (بلا تاريخ). الخصائص الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٥- جميل صلبيا. (١٩٨٢م). المعجم الفلسفى. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- ١٦- حسن حنفى. (١٣٢٠م). من النقل إلى العقل. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ١٧- حسن حنفى. (٢٠٢٠م). من العقيدة إلى الثورة (ط٢). مؤسسة هنداوى.





- ١٨- حسن عبد الله الترابي. (١٤٢١هـ). المرأة بين الأصول والتقاليد. الخرطوم: مركز دراسات المرأة.
- ١٩- حسين أحمد أمين. (١٩٩٢م). حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. الكويت: دار سعاد الصباح.
- ٢٠- خالد بن عبد العزيز السيف. (٢٠١٥م). ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر. مركز التأصيل للدراسات والبحوث.
- ٢١- رفاعة رافع الطهطاوي. (بلا تاريخ). الأعمال الكاملة التمدن والحضارة وال عمران. دار الشروق.
- ٢٢- زكي أحمد بدوي. (بلا تاريخ). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
- ٢٣- سيد القمي. (١٩٩٩م). الفاشيون والوطن. المركز المصري لبحوث الحضارة.
- ٢٤- صلاح عبد الفتاح الخالدي. (٢٠٠٨م). تعريف الدارسين بمناهج المفسرين. دمشق: دار القلم.
- ٢٥- طنطاوي جوهري. (٢٠٠٤م). الجوهر في تفسير القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٢٦- طيب تيزيني. (١٩٩٧م). النص القرآني أمام إشكالية البنية القراءة. دمشق: دار الينابيع.
- ٢٧- عادل ضاهر. (١٩٩٨م). الأسس الفلسفية للعلمانية. بيروت: دار الساقى.
- ٢٨- عبد الجبار الرفاعي. (٢٠٠٣م). قضايا معاصرة. بيروت: دائرة الهدى.
- ٢٩- عبد الجبار الرفاعي. (٢٠٠٧م). محاضرات في أصول الفقه. بغداد: مركز دراسات فلسفة الدين.
- ٣٠- عبد الجبار الرفاعي. (٢٠١٧م). الهرمنيوطيقا والتفسير الديني. دار التنوير.
- ٣١- عبد الرحمن بن ناصر السعدي. (٢٠٠٢م). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع.





- ٣٢- عبد الرزاق نوفل. (١٩٨٤م). القرآن والعلم الحديث. بيروت: دار الكتاب العربي.
- ٣٣- عبد العزيز الثعالبي. (١٩٨٥م). روح التحرر في القرآن. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ٣٤- عبد الكريم الخطيب. (بلا تاريخ). التفسير القرآني للقرآن. القاهرة: دار الفكر العربي.
- ٣٥- عبد المجيد الشرفي . (٢٠١٣م). آيات في المنهج وتطبيقه. بيروت: دار المداد الإسلامي.
- ٣٦- عبد المجيد الشرفي. (٢٠٠٨م). الإسلام بين الرسالة والتاريخ. بيروت: دار الطليعة.
- ٣٧- عبد المجيد الشرفي. (٢٠٠٨م). في قراءة النص الديني. بيروت: دار الطليعة.
- ٣٨- عبد المجيد النجار. (٢٠٠٦م). القراءة الجديدة للنص الديني. مركز الراية للتنمية الفكرية.
- ٣٩- عبد الهادي عبد الرحمن. (١٩٩٣م). سلطنة النص قراءات في توظيف النص الديني. المركز الثقافي العربي.
- ٤٠- عبد الوهاب المسيري. (٢٠٠٢م). العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة القاهرة: دار الشروق.
- ٤١- عبد علي العروسي الحويزي. (بلا تاريخ). نور الثقلين. قم: مؤسسة إسماعيليان.
- ٤٢- علي الأحمدی المیانجی. (بلا تاريخ). مکتیب الرسول. طهران: مطبعة دار الحديث.
- ٤٣- علي بن محمد الخزار القمي. (بلا تاريخ). کفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر. قم: مطبعة نکارش.
- ٤٤- علي حرب. (١٩٩٥م). الممنوع والممتنع. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- ٤٥- علي حرب. (٢٠٠٧م). التأويل والحقيقة. بيروت: مطبعة السور.



العدد: ٢٠  
السنة: ٢٠٢٥/٥١٤٤٦

مجلة كلية الفقه  
جامعة الكوفة  
ال ISSN: 1995-7971  
المطبوعة في المدونات التفسيرية المعاصرة  
الإمامية في البحوث والتلقينية





العدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠١٤٤٦



رقة عبى عن عمران، أ.د. رؤوف  
أحمد محمد الشمري

- ٤٦ - عمر بن حماد مولاي. (بلا تاريخ). الإتجاه الاجتماعي في التفسير. مركز تفسير للدراسات القرآنية.
- ٤٧ - فاطمة الزهراء الناصري. (٩٢٠٠م). مفهوم القراءة عند الحداثيين وعلاقته بالتفسير. القراءات المعاصرة للقرآن الكريم. المغرب.
- ٤٨ - فرج فودة. (١٩٨٨م). الحقيقة الغائبة. القاهرة: دار الفكر.
- ٤٩ - فضل حسن عباس. (٢٠١٦م). التفسير والمفسرون اساسياته ومناهجه في العصر الحديث. الأردن: دار النفائس.
- ٥٠ - فهد بن عبد الرحمن الرومي. (١٩٨٣م). منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير. الرياض: مؤسسة الرسالة.
- ٥١ - محمد أركون. (١٩٩٥م). فيصل التفرقة إلى فصل المقال. بيروت: دار الساقى.
- ٥٢ - محمد أركون. (١٩٩٦م). تاريخية الفكر العربي. بيروت: مركز الإنماء القومي.
- ٥٣ - محمد أركون. (٢٠٠٥م). القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني. بيروت: دار الطليعة.
- ٥٤ - محمد باقر الصدر. (٢٠٠٩م). فلسفتنا. بيروت: دار التعارف.
- ٥٥ - محمد باقر الصدر. (بلا تاريخ). المدرسة القرآنية. قم: مطبعة شريعت.
- ٥٦ - محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (١٩٩٨م). تذكرة الحافظ. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ٥٧ - محمد بن الحسن الطوسي. (٢٠١٩م). اختيار معرفة الرجال. طهران: مؤسسة الصادق.
- ٥٨ - محمد بن جرير الطبرى. (بلا تاريخ). جامع البيان. مصر: دار المعارف.
- ٥٩ - محمد بن صالح العثيمين. (٢٠٠٤م). تفسير القرآن الكريم. الرياض: دار التربية.
- ٦٠ - محمد بن عبد العزيز العلي. (١٤١٤هـ). الحداثة في العالم العربي. الرياض: بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في كلية أصول الدين.





- ٦١- محمد بن عبد العزيز العلي. (١٤١٤هـ). *الحداثة في العالم العربي* (المجلد ١). الرياض: بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في كلية أصول الدين.
- ٦٢- محمد بن عبد العزيز العلي. (١٤١٤هـ). *الحداثة في العالم العربي*. الرياض: بحث لنيل درجة الدكتوراه في كلية أصول الدين.
- ٦٣- محمد بن علي بن الحسين الصدوق. (بلا تاريخ). *الأعمال*. قم: مؤسسة البعثة.
- ٦٤- محمد بن مُكَرَّم ابن منظور. (١٩٩٩م). *لسان العرب* (المجلد ١). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ٦٥- محمد حسين. (بلا تاريخ). *الإسلام والحضارة الغربية*. دار الفرقان.
- ٦٦- محمد حسين الذهبي. (بلا تاريخ). *التفسير والمفسرون* (المجلد ٢). القاهرة: مطبعة المدنى.
- ٦٧- محمد حسين الطباطبائي. (بلا تاريخ). *الميزان في تفسير القرآن*. قم: جماعة من المدرسين في الحوزة العلمية.
- ٦٨- محمد رشيد رضا. (١٣٦٧هـ). *تفسير المنار* (المجلد ٧). مصر: دار المنار.
- ٦٩- محمد رضا حكيمي. (٢٠٠٠م). *المدرسة التفكيكية*. بيروت: دار الهدى.
- ٧٠- محمد سعيد العشماوي. (١٩٩٢م). *الخلافة الإسلامية*. سينا للنشر.
- ٧١- محمد سعيد العشماوي. (١٩٩٥م). *حقيقة الحجاب وحجية الحديث*. مكتبة مدبولي الصغير.
- ٧٢- محمد سعيد العشماوي. (١٩٩٦م). *جوهر الإسلام*. مكتبة مدبولي الصغير.
- ٧٣- محمد عبده. (١٩٩٣م). *الأعمال الكاملة* (المجلد ٥). دار الشروق.
- ٧٤- محمد عزه دروزه. (٢٠٠٠م). *التفسير الحديث* (المجلد ٢). دار الغرب الإسلامي.
- ٧٥- محمد علي الرضائي. (بلا تاريخ). *دروس في المناهج والإتجاهات التفسيرية للقرآن*. مركز المصطفى العالمي للترجمة والنشر.
- ٧٦- محمد علي الصابوني. (١٩٨١م). *صفوة التفاسير* (المجلد ٤). بيروت: دار القرآن الكريم.



العدد: ٢٠  
السنة: ٢٠٢٥/٥١٤٤٦

الكتاب الذي يتناول في المدونات التفسيرية المعاصرة



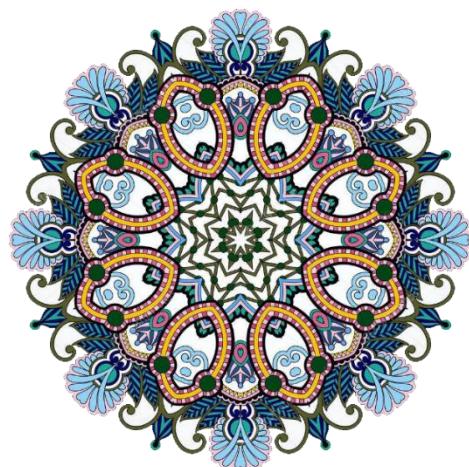
- ٧٧- محمد هادي معرفة. (بلا تاريخ). التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب (المجلد ٢). مشهد: الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية.
- ٧٨- محمود شلتوت. (٢٠٠٤م). تفسير القرآن الكريم. القاهرة: دار الشروق.
- ٧٩- مية الرحي. (٢٠١٤م). الإسلام والمرأة. دمشق: الرحبة للنشر والتوزيع.
- ٨٠- ميجان الرولي، و سعد البازعي. (٢٠٠٢م). دليل الناقد الأدبي. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- ٨١- ناصر مكارم الشيرازي. (٢٠١٣م). الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (المجلد ١٣). بيروت: مؤسسة الأعلمى للمطبوعات.
- ٨٢- نائلة السليني الراضوي. (٢٠٠٢م). تاريخية التفسير القرآني. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- ٨٣- نصر حامد ابو زيد. (١٩٩٤م). نقد الخطاب الديني. القاهرة: سينا للنشر.
- ٨٤- نصر حامد ابو زيد. (١٩٩٥م). النص السلطة الحقيقة. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- ٨٥- نصر حامد ابو زيد. (٢٠١٤م). إشكاليات القراءة وآليات التأويل. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- ٨٦- نصر حامد ابو زيد. (٢٠١٤م). مفهوم النص دراسة في علوم القرآن. المغرب: المركز الثقافي العربي.





عدد:  
٢٠  
السنة:  
٢٠٢٥/١٤٤٦

الأثر الأدائي الإنفتانية في المدونات النفسية المعاصرة



312

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqjh.v1i50.18559>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#).  
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، الدولي